وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية
الشعبة: علوم انسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات التونسية الفرنسية (1954م-1962م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل.م.د "

إعداد الطالبين:
- مسعود زغداني
- أحمد بلغيث

إشراف الدكتور:
صالح عسول

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
عبد الرحمن بن عطاالله	أستاذ محاضر ب-	رئيسا
صالح عسول	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
جودي بخوش	أستاذ مساعد -أ-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)﴾

سورة العلق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ (ة): ..... عسسول صالح .....

المشرف على مذكرة تخرج: ماستر [X] ماجستير [ ] دكتوراه علوم [ ] دكتوراه ل.م.د [ ]

المعنونة بـ:

..... تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات .....
..... التونسية الفرنسية 1954 1962 .....

تخصص:

..... تاريخ الثورة الجزائرية .....

من إعداد الطلبة:

1- ..... زعداني مسعود .....
2- ..... بلغيث أحمد .....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في: 2019/05/26.

إمضاء الأستاذ المشرف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): زعداني مسعود

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 10197420.6 الصادرة بتاريخ: 2016.11.20.

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ: تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الدولية الفرنسية 1954/1962

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 2019/05/26.

إمضاء وبصمة الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ..... بلغيث أحمد .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ..10159696.. الصادرة بتاريخ: ..2016/10/29..

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ: ..... تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات .....
..... الفرنسية 1954-1962 .....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 05/12/2019.

إمضاء وبصمة الطالب

من وقس المجلس الشعبي البلدي
بتفويض منه
عون رئيسي للإدارة المحلية

شكر وتقدير

الشكر أولا لله عزوجل الذي منحني الصبر ووفقني لاتمام هذا البحث وبعده
أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من أمدني بالمساعدة في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر
أستاذي الفاضل المشرف الدكتور صالح عسول الذي لم يبخل علينا بوقته
وتوجيهاته الثمينة
كما أتقدم بالشكر الخالص والعرفان الكبير للأستاذ الفاضل
جودي بخوش الذي أمدنا بالعون
وفي الأخير أشكر جميع أساتذة قسم التاريخ والآثار بجامعة الشيخ العربي التبسي –
تبسة – على كل المساعدات والتوجيهات في مسارنا الدراسي وكذا في هذا العمل
المتواضع

الإهداء

إلى والدي الكريمين رحمهما الله سائلا المولى

عز وجل أن أن يسكنهما فسيح جناته

إلى رفيقة دربي زوجتي التي وفرت لي وقت ثمينا للبحث

إلى بناتي الثلاثة أسيل جنى ريحان

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء الذين آزروني وشجعوني بدعمهم

المعنوي المستمر

إلى أزواجهم وزوجاتهم وأولادهم

أهدي هذا الجهد المتواضع

زغداني مسعود

الإهداء

إلى زوجتي الفاضلة سندي في الحياة فكانت المخفز والمعين على

مواصلة دربي لإتمام إنجاز هذا الإنجاز العلمي

ابنتي وقرة عيني ومصدر سعادتي إسراء

إلى إخوتي وأخواتي

أصدقائي دون استثناء

أبناء إخوتي

إلى صديقي وأخي في هذه الحياة الأستاذ محي الدين بوعلام الذي أعانني كثيرا

بنصائحه ومراجع مكتبته الخاصة

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء اهدي هذه الباكورة العلمية

أحمد بلغيث

إهداء خاص

إلى أغلى وأحن إنسانة في حياتي

إلى من تمنيت أن تشاركني فرحة هذا العمل

إلى القلب الحنون إلى روح أمي الغالية التي تزامنت وفاتها مع موعد مناقشة

مذكرة تخرجي

إلى روح أعظم أب الذي ضحى بكل ما يملكه من أجل أن نصعد إلى القمة

عليهما الرحمة

أحمد بلغيث

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

باللغة العربية	
الرمز	الاختصار
تص	تصدير
ص	صفحة
دط	دون طبعة
دس ن	دون سنة نشر
تر	ترجمة
م	ميلادي
ص ص	صفحات متقاربة
ج	جزء
ط	الطبعة
دت	دون تاريخ
ع	عدد
تع	تعريب

باللغة الفرنسية	
الرمز	الاختصار
O.C.R.S	LORGANISATION COMMUNE DES REGIONS SAHARIENNES
P	Page

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ-ز
الفصل التمهيدي: واقع العلاقات الفرنسية التونسية والنشاط السياسي في الجزائر وتونس قبل اندلاع الثورة الجزائرية	
واقع تونس قبل اندلاع الثورة الجزائرية	9
النشاط السياسي في الجزائر قبل اندلاع الثورة الجزائرية	11
الحركة الوطنية التونسية قبل اندلاع الثورة الجزائرية	17
الفصل الأول: التضامن التونسي مع الثورة الجزائرية	
المبحث الأول: الدعم الدبلوماسي والسياسي	25
المبحث الثاني: الامداد العسكري التونسي للثورة الجزائرية	27
المبحث الثالث: المساهمات التونسية للثورة الجزائرية على المستوى الاعلامي والاجتماعي	33
الفصل الثاني: العلاقات التونسية الفرنسية في ظل القضية الجزائرية	
المبحث الأول: المفاوضات الفرنسية التونسية	42
المبحث الثاني: الثورة الجزائرية محرك العلاقات الفرنسية التونسية	45
المبحث الثالث: تأزم العلاقات بين تونس والحكومة الجزائرية المؤقتة	49
الفصل الثالث: مراحل تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات التونسية الفرنسية	
المبحث الأول: المرحلة الأولى 1954-1957	57
المبحث الثاني: المرحلة الثانية 1958-1962	65
الخاتمة	75
الملاحق	78
قائمة المصادر والمراجع	87

مقدمة

المقـدمة

- **التعريف بالموضوع:**

منذ أن خضعت الجزائر 1830و تونس1881 للاحتلال الفرنسي الذي انتهج سياسة تعسفية تعتمد على إلغاء الحقوق الوطنية لكل منهما مارست عدوانا استهدف الإنسان وجودا وهوية، من خلال القتل والتشريد والنفي وتشجيع الاستيطان الإستعماري في محاولة للقضاء على دينه ولغته وقيمه وتقاليده.

وكان رد فعل الوطنيين على هذه السياسة بالاعتماد على أساليب مختلفة بما فيها النضال السياسي وبعدها دعوا إلى الكفاح المسلح لعدم جدوى العمل السياسي في استرجاع الحقوق الوطنية، إن محنة الاحتلال الفرنسي المشترك في كل من تونس والجزائر زادتهم التحاما وانسجاما فمنذ الوهلة الأولى لم تكن الحركة الوطنية في أي منهما في مواجهة الاستعمار معزولة عن الأخرى، وذلك لزيادة الشعور بالوحدة، وكان أي حدث يطرأ في تونس أو الجزائر سرعان ما يكون له صداه لدى الطرف الآخر، وقد وصل الكفاح الوحدوي التحرري إلى أعلى حدوده في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين وذلك بإنشاء جيش تحرير المغرب العربي، الشيء الذي دفع بفرنسا إلى تعجيل منح تونس استقلالها، وهنا وجدت تونس نفسها في وضع حرج بين خدمة المطامع الشخصية أو الاستمرارية في المشروع الوحدوي لاستكمال تحرير الجزائر.

وفي ظل استقلال تونس تطورت الثورة الجزائرية بصورة غير متوقعة وزاد صمودها أكثر في وجه السياسة الفرنسية وقد وجدت تونس نفسها تواجه مخاطر وتحديات كبرى فالقوات الفرنسية ترفض الجلاء عن تونس من جهة وتواصل سياستها الإضطهادية من جهة ثانية في الجزائر وقد نبّهت هذه التحديات إلى ضرورة تكثيف وحدتهم، فقد دعمت تونس الثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا وعلى المستويين الشعبي والرسمي مما جعل العلاقات بين فرنسا وتونس تتأزم وتصل إلى قمة التوتر.

وإنطلاقا مما سبق ذكره كان اهتمامنا بهذا الموضوع الموسوم بـ:" تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية التونسية من سنة 1954م إلى غاية سنة 1962م، وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة رصد مختلف جوانب تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية والتونسية بسبب الدعم التونسي المقدم للثورة الجزائرية، وعليه نطرح الاشكالية التالية:

- **إشكالية الموضوع:**

إلى أي مدى أثرت الثورة الجزائرية بطابعها العسكري على تونس وعلى علاقاتها بفرنسا؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقات الفرنسية التونسية قبل اندلاع الثورة الجزائرية؟
- فيما تمثل الدعم التونسي للثورة الجزائرية؟ وماهي أشكاله ؟
- ماهي المصاعب التي واجهتها تونس جراء مساندتها للثورة الجزائرية؟
- ما هي مكاسب تونس السياسية من دعمها للثورة الجزائرية ؟
- ماهي الإجراءات التعسفية للقوات الفرنسية على التراب التونسي جراء موقفها مع الثورة الجزائرية وكيف كان الموقف التونسي منها؟
- كيف أثر كل هذا على العلاقات الفرنسية التونسية؟

- **أهمية الموضوع:**

لكل دراسة أكاديمية أهميتها العلمية والعملية حيث تصبو الأولى إلى تحليل الظاهرة المدروسة أما الأهمية العملية فتكمن في استعمال ما توصلت إليه الدراسة في خدمة المجتمع من أجل تحقيق النفع العام له ويأخذ موضوع تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات التونسية الفرنسية حيّزا كبيرا من الأهمية التاريخية ولاسيما أنه يعد من المواضيع التي تحتاج لمزيد من

الدراسات العلمية والأكاديمية والتي يستوجب الوقوف عند أدق تفاصيلها بغرض إستفادة الأجيال القادمة منها.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- **الأسباب الذاتية**

جاء اختيارنا لهذا الموضوع رغبة منا لتسليط الضوء على المساهمة التونسية في الثورة الجزائرية وذلك وعيا منا لعمق الروابط والعلاقات المشتركة بين القطرين الجزائري والتونسي نظرا للهدف المشترك بينهما وهو مواجهة خطر التواجد الأجنبي فوق أراضيها وأثر كل هذا على العلاقات الفرنسية التونسية.

الرغبة الشخصية في المساهمة قدر الإمكان في تسليط الضوء على مرحلة مهمة من المراحل التي مرت بها في تاريخ الثورة الجزائرية.

- **الأسباب الموضوعية**

محاولة إبراز أهم جوانب تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية التونسية بسبب الدعم التونسي للثورة الجزائرية وتوضيح الصورة التي تجمع بين القطرين التونسي والجزائري في نضال مشترك ضد الإستعمار الفرنسي.

- **أهداف دراسة الموضوع:**

هدفنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم انعكاسات الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية التونسية بسبب الدعم التونسي للثورة الجزائرية وطبيعة ردود الفعل الفرنسية تجاه هذا الدعم وكذا مختلف السياسات الاستعمارية الممارسة ضد الحكومة التونسية والشعب التونسي من أجل دفع تونس لإيقاف دعمها للثورة الجزائرية.

- **حدود البحث:**

في هذا الإطار يندرج موضوع بحثنا الذي يتناول تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية التونسية والمرتبطة بالضرورة مع بداية سنة 1954م والتي تمثل تاريخ إندلاع الثورة الجزائرية مرورا بسنة 1956م تاريخ استقلال تونس التام إلى غاية سنة 1962 والذي يمثل تاريخ نيل الجزائر لاستقلالها.

- **المناهج المتبعة:**

للإجابة على الاشكالية المطروحة ومن أجل التوصل إلى الحقائق التاريخية ولتحليل الوقائع ومناقشتها اعتمدنا بالأساس على المنهج التاريخي الوصفي الذي يمكننا من تتبع الأحداث التاريخية وتقديم وصف شامل ودقيق لها بالإضافة إلى رصد وتسجيل جميع الحقائق التاريخية التي تم انتقائها من المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها، ولتحليل هذه الحقائق التاريخية اعتمدنا على المنهج التحليلي والذي استخدمناه في تحليل الأحداث التاريخية الخاصة بالموضوع.

- **مضمون البحث:**

للإحاطة بجميع ما يخص موضوعنا وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية التابعة لها، اتبعنا خطة بحث مقسمة إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية يحتوي كل فصل على ثلاثة مباحث إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

تناولنا في الفصل التمهيدي واقع العلاقات الفرنسية التونسية والنشاط السياسي في الجزائر وتونس قبل اندلاع الثورة الجزائرية.

أما الفصل الأول فجاء تحت عنوان التضامن التونسي مع الثورة الجزائرية حيث تناولنا فيه اشكال الدعم التونسي للثورة الجزائرية دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا إلى جانب الدعم الإعلامي والاجتماعي.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان العلاقات التونسية الفرنسية في ظل القضية الجزائرية حيث تطرقنا فيه إلى المفاوضات الفرنسية التونسية، إلى جانب الثورة الجزائرية كمحرك للعلاقات الفرنسية التونسية ، ثم عرجنا إلى مدى تأزم العلاقات بين تونس والحكومة الجزائرية المؤقتة.

أما الفصل الثالث والذي تضمن مراحل تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية التونسية بحيث تناولنا فيه دراسة الفترة الممتدة بداية من اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية إلى غاية 1957 والصعوبات التي واجهتها تونس خلال هذه الفترة تحت تأثير الثورة الجزائرية ومنها وقف المساعدات المالية الفرنسية لتونس، لم تستطع أن تكون هذه الأخيرة بعيدة عن واقع وتطور الثورة الجزائرية إضافة إلى آثار هذه الأخيرة على أمن واستقرار تونس فيما يخص الإعتداءات الفرنسية المتواصلة على الحدود التونسية، جراء تتبع وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة فيها فكانت حادثة قصف ساقية سيدي يوسف نقطة أساسية أما الحكومة التونسية للمطالبة بالجلاء الفرنسي التام عن مختلف القواعد العسكرية الفرنسية في تونس ومنها قاعدة بنزرت.

- **المصادر والمراجع المعتمدة.**

اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر والمراجع التي تنوعت بين الكتب والرسائل الجامعية والمقالات ونذكر من أهمها:

- جريدة المجاهد وجريدة المقاومة والتي كانت مصادر مهمة بالنسبة لموضوع الدراسة خاصة أنها تناولت جوانب مهمة من مراحل الثورة الجزائرية وكيف كانت هذه الأخيرة تتحصل على الدعم المادي والمعنوي من طرف الدول العربية، وتعتبر بمثابة السجل اليومي لتحركات الثوار وأحداث الثورة.
- أحمد توفيق المدني "مذكرات أحمد توفيق المدني" حياة كفاح حيث أن هذه الشخصية كان له دور في كسب الدعم المادي والمعنوي والدبلوماسي، أيضا من خلال نشاطه في الدول العربية وغيرهما.

- مذكرات شارل ديغول "الأمل" قسم التجديد.

- سعيد الصافي، بورقيبة سيرة شبه محرمة وهو كتاب جد مهم حيث استفدنا منه كثيرا فيما يخص دعم بورقيبة للثورة الجزائرية.وهو بمثابة المادة الأولى لتاريخ تونس الحديثة

- الطاهر بلخوجة، لحبيب بورقيبة سيرة زعيم شاهد على العصر، حيث عرض لنا هذا الكتاب المذهب البورقيبي وأهم اسهاماته في تاريخ تونس والجزائر على حد سواء.

كما اعتمدنا على عدة مراجع من أهمها:

- التونسيين والثورة الجزائرية "لحبيب حسن اللولب" وهو كتاب يحتوي على جزئيين أراد صاحبه من خلاله التأكيد على المكانة التي تحتلها الثورة الجزائرية في الأوساط التونسية الرسمية والشعبية من خلال الدعم وردود الفعل الفرنسي اتجاهه.

- دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية لعبد الله مقلاتي وهو عبارة عن كتاب يحتوي هو الآخر على جزئين أراد من خلاله المؤلف أن يبرز دور بلدان المغرب العربي في مساندة الثورة الجزائرية.

- التموين والتسليح إبان الثورة الجزائرية (1954-1962) لصاحبه أبو بكر حفظ الله، وهو عبارة عن كتاب يدور مضمونه حول الإمداد والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية والدعم الذي تلقته من طرف الدول العربية وقد أفادنا كثيرا في الفصل الأول في الجانب العسكري.

- **صعوبات البحث:**

لم يخلو موضوعنا هذا كغيره من الصعوبات والعراقيل التي تعترض طريق أي باحث وهو في طور البحث نذكر منها:

- قلة الدراسات والمراجع حول هذا الموضوع وإن وجدت فهي غير متخصصة.

- تشعب الموضوع في بعض مراحل الدراسة مما أدى إلى صعوبة السيطرة عليه.

- قصر المدة الممنوحة لإنجاز المذكرة التي تزامنت مع الأحداث السياسية التي تمر بها الجزائر مؤخرا.

وبالرغم من هذه الصعوبات إلى أننا استطعنا تجاوزها وتمكنا من إتمام هذا العمل وأملنا أن نكون قد وفقنا في إنجازه.

الفصل التمهيدي

واقع العلاقات الفرنسية التونسية والنشاط السياسي في الجزائر وتونس قبل اندلاع الثورة الجزائرية

- واقع تونس قبل اندلاع الثورة الجزائرية
- النشاط السياسي في الجزائر من 1945-1954
- الحركة الوطنية التونسية قبل اندلاع الثورة الجزائرية

واقع تونس قبل اندلاع الثورة الجزائرية.

إن تونس التي كانت تحضر استقلالها لما بعد عهد الحماية لم تستطع أن تجتنب ما يحدث في الجزائر، بحيث كان إيجاد حل للقضية الجزائرية أمرا محوريا بالنسبة لحكومتها التي كانت تتطلع إلى بناء دولتها وذلك نظرا لاعتبارات تاريخية وجغرافية إذ أن إقليمها امتدادا لساحة المعركة في الجزائر، يجمعهما مصير واحد ودين واحد ولغة وثقافة واحدة ومستعمر واحد[1] ولعل الحديث عن العلاقات الفرنسية التونسية بين البلدين لا يعني بطبيعة الحال أنها كانت علاقات طيبة قبل اندلاع ثورة التحرير الجزائرية فلقد كانت تونس غارقة في أزمة سياسة عميقة تلتها أزمة اقتصادية واجتماعية كان السبب فيها بالأساس النظام الاستعماري الفرنسي، وقد تزامن ذلك مع بروز حركة تحررية ينقصها التأطير ولعلّ ظهور بوادر الكفاح المسلح في تونس بدأت ملامحه تتضح عقب فشل المفاوضات التي تمت في شهر ديسمبر 1951م بين الوفد التونسي بقيادة صالح بن يوسف والوفد الفرنسي يرأسه وزير الخارجية الفرنسي، وقد تعمدت فرنسا إلى عدم اعترافها بمبدأ السيادة لتونس مما أدى إلى حدوث مظاهرات قامت على إثرها السلطات الفرنسية بحملة اعتقالات واسعة مّست أعضاء الحزب الدستوري الجديد بما فيهم الحبيب بورقيبة الأمر الذي زاد في حدّة المظاهرات التي ستؤدي إلى تبلور الكفاح المسلح الذي سيكتسي طابعا شعبيا تعرفه العديد من المدن التونسية والمناطق النائية والمعزولة[2].

كما واجهت الحكومة الفرنسية ضغوطات كبيرة وذلك من خلال الفترة (1952م-1954م) هذا بسبب المحاولات العديدة لبلدان الكتلة الأفروآسيوية وجهود كل من صالح بن يوسف وأحمد بدرة والمنجي سليم من أجل رفع القضية التونسية أمام هيئة الأمم المتحدة، وكذلك الضغوطات الداخلية الصعبة التي واجهتها السلطات الفرنسية من أجل المحافظة على استدباب الأمن والاستقرار داخل التراب التونسي وذلك لمحاولة وضع حد للمقاومة المسلحة والعمليات

---

[1]- لمياء بوقريوة: تأثير الثورة الجزائرية على طبيعة العلاقات الفرنسية التونسية (1954-1958)، جريدة كان التاريخية، علمية عالمية محكمة، ربع سنوية، السنة العاشرة، العدد السابع والثلاثين، سبتمبر، 2017، ص45، 46.

[2]- المرجع نفسه، ص،46.

العسكرية التي كان يقوم بها رجال المقاومة التونسية إنطلاقا من 18 جانفي 1952م إلى شهر ديسمبر 1954م في أماكن مختلفة من الإقليم التونسي[1].

ومع خوف فرنسا من تنامي حركة المقاومة في تونس وارتباطها بنظيرتها في بلدان المغرب العربي وخاصة الثورة الجزائرية حاولت أن تستبق الأمر فأعلنت عن استعدادها للتفاوض مع حكومة الباي "محمد الأمين" الذي خلف والده "محمد المنصف" واشترطت فرنسا وقف المقاومة التونسية ونزع سلاحها، وبعد عناء وتفاوض تم التوصل يوم 03 جوان 1954م إلى إمضاء اتفاقية عامة بين تونس وفرنسا للاستقلال الداخلي تجسيدا للسيادة التونسية في معظم شؤون البلاد، وفي غرة جوان 1955م عاد الزعيم الحبيب بورقيبة من فرنسا إلى تونس وأظهرت فرنسا أنها لن تتفاوض إلا معه[2].

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى سعي الحكومة الفرنسية من أجل اختيار من ستتفاوض معه من العناصر التونسية، بورقيبة المتشبع بالأفكار الفرنسية، والذي أعلن منذ 17 ديسمبر 1950م بأنه يؤكد انضمام تونس إلى الاتحاد الفرنسي ولكن بعد الإعلان عن استقلالها ومع الاحتفاظ بحق الانسحاب[3].

أمّا صالح بن يوسف الذي عارض اتفاقية الاستقلال الداخلي الذي اعتبره خطرا كبيرا عليها بطلبه الاستقلال التام لا بالنسبة لتونس فحسب وإنما لجميع البلدان المغاربية وبعلاقاته مع مصر الناصرية ليقع اختيارها في الأخير على الحبيب بورقيبة، ذو التوجه الغربي، الذي تعهد لها بإبقاء علاقات اقتصادية وثقافية وثيقة معها[4].

---

[1]– أعمال الملتقى الدولي التاسع حول تصفية الاستعمار بتونس، الأطوار والأبعاد (1952–1964)، ماي 1998، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، العدد (9)، 1998، ص4.

[2]– سعيد الصافي: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت لبنان، 2000، ص205.

[3]– المرجع نفسه، ص205.

[4]– المرجع نفسه، ص206.

ـ النشاط السياسي في الجزائر من 1945-1954.

❖ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

بعد مجازر 8 ماي 1945 وما نتج عنها من اعتقالات مسّت قادة الحركة الوطنية ومنهم فرحات عباس[1]، وبعد إطلاق سراحه في مارس 1946م أنشأ ورفاقه حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وضعوا برنامج للعمل لا يختلف كثيرا عن برنامج أحباب البيان والحرية، وقد طرأ تغيير على آراء عباس ورفاقه من فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين والتي كان ينادي بها إلى فكرة إنشاء "جمهورية جزائرية" مرتبطة بفرنسا[2].

هكذا نرى أن عباس فرحات ورفاقه رغم كل ما سبق لا يزالون يؤمنون بفكرة الارتباط مع فرنسا ويسعون من أجل تحقيق ذلك ولو بأسلوب متطور بعيدا عن فكرة الإدماج الكاملة التي كانوا يدعون بها قبل الحرب العالمية الثانية [3]، وفي الحقيقة فإن فرحات عباس لم يكن سوى مندوب للحركة الوطنية مكلفا من طرفها بالاتصال بالحلفاء وتسليمهم البيان وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تتنبه للأمر وترفض البيان وتطلب إعادة صياغته من جديد[4].

وعندما أعلن قرار إعادة انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي الثقافي، فاز الحزب الاشتراكي فيها وأحرز نجاحا باهرا وحصل على إحدى عشر مقعدا من ثلاث عشر، وكان هذا النجاح حافزا لعباس ورفاقه أن يشنوا حملة واسعة ضد الإدماج ودعاته، فنشط نواب الحزب في

---

[1]-(1899م-1985م) ولد بالطاهير زعيم سياسي يوصف بالاعتدال، طالب بالمساواة، والادماج، في عام 1956م انخرط في جبهة التحرير الوطني عين في لجنة التنسيق والتنفيذ، وأصبح رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة 1958م، بعد الاستقلال عارض التوجه الاشتراكي. انظر: مريم سيد علي مبارك ، مثقفون خلال الثورة ، دار المعرفة ،الجزائر ، 2012م ، ص 219-220.

[2]- أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)، دط، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، دم، 2008، ص51.

[3]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954م، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007، ص117.

[4]- أحمد سعيود: المرجع السابق، ص54.

العمل وحدّد مشروع دستوري جديد للجزائر لإنشاء جمهورية جزائرية وقدّموه إلى البرلمان الفرنسي، كما جاء في المقترحات الخاصة بتأسيس هذه الدولة[1]:

1-انشاء جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا لها حكومتها الخاصة وعملها الخاص تعترف بها الجمهورية الفرنسية.

2-تدخل هذه الجمهورية عضوا في الاتحاد الفرنسي كدولة مشاركة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدوليتين معا تشرف عليهم سلطات الاتحاد وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

3-تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة في جميع القطر، وتشرف على جميع المواقف الداخلية ومنها موقف الشرطة.

4-يتمتع كل فرنسي مقيم بالجزائر بالجنسية الجزائرية وبجميع الحقوق التي مثلها للجزائريين كحق التصويت وتقليد الوظائف العمومية وبالمثل يتمتع الجزائري في فرنسا بالجنسية الفرنسية وبجميع الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيين.

5-تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية ويكون التدريس العمومي إجباريا بهاتين اللغتين في جميع طبقات التعليم وتتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله في متناول جميع الجزائريين ذكورا وإناثا.

6-إن المدارس العمومية الموجودة في الجزائر تبقى على حالها الراهن.

---

[1]- على كافي: مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص49.

7-سيبقى للحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى إلا أن مصاريف هذه المدارس تتحملها الميزانية الفرنسية[1].

وبصفة عامة لقد ركز الاتحاد الديمقراطي على محتوى البيان الجزائري وأكد بأنه يعمل على تحقيق المساواة والحرية وأنه يرفض الإدماج والانفصال على فرنسا ذلك أن الشعب الجزائري في نظره حديث النشأة بالديمقراطية والعلوم والصناعة يشترك مع أمة كبيرة حرّة ويحتك بديمقراطية فرنسية عريقة وأكد أن هذا هو تصور حركته وتعبيرها.

وعمل فرحات عباس على التوفيق بين الجزائريين والأوروبيين في إطار دولة حرّة مرتبطة مع فرنسا وكان مخلصا في أيديولوجيته وأفكاره، وكان حزبه يمقت العنف ويعادي أصحابه، ويؤمن بما سماه زعيمه "الثورة بالقانون"، وبالتعاون اللامحدود مع من سماهم بالديمقراطيين الفرنسيين ولعل ذلك يعود إلى أن أغلبية أعضائه تنتمي إلى الطبقة البورجوازية[2].

ولقد كان أصحاب هذا الاتجاه قبل الحرب العالمية الثانية، يؤكدون على الطابع الفرنسي النهائي في الجزائر، مما جعلهم بعيدين كل البعد عن الفكرة الوطنية وفكرة الاستقلال، وقام هذا التيار بعد التطور الحاصل فيه بعد الحرب العالمية الثانية ببناء تصوره الخاص، بكيفية ممارسة العمل الديمقراطي في مشروع دستور الجمهورية الجزائرية الذي قدّمه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري للمجلس التأسيسي الفرنسي في 19 أوت 1946م، والبرلمان الفرنسي على شكل قانون في 21 مارس 1947م، كما نشير هنا إلى أن المطالبة ببرلمان جزائري أصبح مطلبا أساسيا عند فرحات عباس وحركته السياسية بعد الحرب العالمية الثانية[3].

---

[1]- فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)، تر:أبو بكر رحّال، تص" عبد العزيز بوتفليقة، دط، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2010، ص177، 178.

[2]- إبراهيم لونيسي: "مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية"، مجلة المصادر، العدد1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2005، ص167-169.

[3]- يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال النصوص (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص13

❖ حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

تحتل هذه الحركة مكانة مميزة بين المنظمات السياسية التي تقوم بتأطير الجزائريين، وقد أنشأ هذا الحزب سنة 1946م بسبب رفض الإدارة الفرنسية عودة حزب الشعب و بمبادرة من مصالي الحاج[1]، فهو امتداد لنضال نجم شمال افريقيا (1926-1937م) وحزب الشعب الجزائري (1937-1939م) وكلاهما وقع حلّه ومنعه من طرف السلطات الفرنسية ولقد استطاعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية أن تجسم الرغبة الملحة في الاستقلال التي التزمت بها أولا "الهجرة الجزائرية في فرنسا " ثم "البرجوازية"[2] الصغيرة في المدن الكبيرة ومن بعدها "البروليتاريا" الرثة في المدن العامة في الأرياف وبذلك فإن هذه المنظمة هي حركة الشباب الذي لا تتردد في استعمال القوة إذا لزم الأمر[3].

وبعد التجربة المريرة التي خاضها حزب الشعب بخصوص الانتخابات التشريعية وكيفية إجرائها وما اتسمت به من إبهام وغموض من قبل الإدارة الاستعمارية كان عليه عقد اجتماع تقييمي للتجربة التي خاضها، وتسطير خطة عمل للمدى القريب على الأقل، ومن هنا انعقد اجتماع سرّيا تحت التسمية الجديدة "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" يومي 15-16

---

[1]- (1898-1974م): ولد بتلمسان خطى مصالي الحاج خطواته السياسية الأولى في إطار نجم شمال إفريقيا عاش 16 سنة من حياته سجينا ومنفيا أصبح أبو الوطنية الجزائرية ليصبح منذ 1945م أبرز شخصية للحركة الوطنية السياسية في الجزائر إلى غاية اندلاع ثورة نوفمبر 1954ومجيئ، جبهة التحرير الوطني التي تولت الثورة الجزائرية المجيدة. أنظر: سيد علي، أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1961-1962م، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص199.

[2]-كلمة فرنسية الأصل تدل على الطبقة الوسطى القائمة بين طبقة النبلاء والطبقة العاملة وتستخدم كلمة برجوازية عند الاشتراكية والشيوعية بمعنى الطبقة الرأسمالية المستغلة، وهي التي تملك وسائل الانتاج وتستولي على فائض العمل الذي تقوم به الطبقة الكادحة، وبعد النمو الرأسمالي أصبحت كلمة الرأسمالية تطلق على الأفراد التي تربط مصالحهم بمصالح أصحاب وسائل الانتاج، أنظر: يحي محمد نبهان: معجم المصطلحات التاريخية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص273.

[3]- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص11.

فيفري 1947م، وخلاله طرحت عدة قضايا منها على وجه الخصوص تحديد نشاط الحزب، وعمله السياسي المعلن وغير المعلن[1].

وتحت اسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، برز الكفاح السياسي الجديد للتيار الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية، وأصبح إداريا وقانونيا يعرف بهذا الاسم، أما عند المناضلين فإن اسم حزب الشعب متداولا بينهم[2].

❖ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

لقد جاءت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعدة تطورات، وذلك على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي، كان لزاما على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التعامل والتأثر بها ومحاولة التأثير فيه، وذلك باعتبارها جزءا من الحركة الوطنية ونضالها ضد المستعمر الفرنسي وبما أن الجمعية كانت تحت رئاسة الشيخ البشير الابراهيمي، سنرى كيف تعامل مع أهم متطلبات المرحلة، وكيف سعى لإبداء رأي الجمعية في تلك الأحداث والتطورات.

إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ترى من واجبها السياسي أن تتصدى للاندماج في جميع مظاهره وتحارب العنصرية التي يغذيها الاستعمار ويستعملها سلاحاً حاداً لنشر الدسائس ولأنها وسيلة إلى الاندماج، وبالإضافة إلى ذلك فإن الجمعية تعمل ضمن برنامجها السياسي على تحرير المساجد والأوقاف ورجال الدين والقضاء الإسلامي والحج والصيام، وهي لذلك مستعدة للجهاد بكل ما في وسعها من إمكانيات، وبمجرد أن تم انتخاب الجمعية الجزائرية واستقبلت في رحابها ستين نائباً جزائرياً مسلماً إلى جانب ستين نائبا من الفرنسيين المسيحيين واليهود، وجّهت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نداء إلى المسلمين ليطلبوا من الحكومة الفرنسية أحد أمرين: إما أن تدخل الدين المسيحي بكنائسه وأمواله ورجاله، والدين اليهودي ببيعه

---

[1]– أحمد محساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود (محمد عباس). دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، ص271–273.

[2]– عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص363.

وأحباره وأوقافه تحت سلطتها بحيث لا يجري شيء إلا بأمرها ، وإما أن تعامل الإسلام كما تعامل الدينين المذكورين خاصة وأن المسلمين ومعابدهم أكثر عدداً، ومن الواجب أن يكونوا هم القاعدة في المعاملة والأصل في وضع الأحكام [1].

ورغم كون الجمعية ذات تيار إسلامي إصلاحي ديني فإن ذلك لم يكن يعني عدم اشتغال أصحابها بالأمور السياسية وإن كان ذلك يبدو للوهلة الأولى أنه يتم بشكل فردي، ولكنه يعبر بشكل عام وواضح عن أفكار أصحاب هذا التيار[2].

وحددت جمعية علماء المسلمين برنامجها في القانون الأساسي الذي يضمن 24 فصلا تناول فيها الخطوط العريضة لعمل الجمعية وتظهر أهدافها من خلال نشاطات أعضائها وكتاباتهم وفي مقدمة هذه الأهداف:

- ❖ المحافظة على الدين الاسلامي وإحياء اللغة العربية وآدابها.
- ❖ تمجيد التاريخ الإسلامي وأمجاده[3].

ومع أن جمعية العلماء لم تصرح بعبارة الاستقلال، إلا أنها عملت على تحقيقه وتحضير الشعب إلى انتزاعه، ونجد في نشاطاتها ومواقفها أنها كانت تعتبر استقلال الجزائر كحق طبيعي يجب أن يناله كل شعب على وجه الأرض[4].

كما نذكر هنا على علاقات الجمعية مع القطر التونسي بالإضافة إلى زيارة الشيخ ابن باديس المتكررة إلى تونس سنة 1937م، وتواجد الطلبة الجزائريين بالجامع الزيتوني للدراسة فإننا نسجل بعد الحرب تعامل الشيخ العربي التبسي مع أعضاء الحزب الدستوري التونسي

---

[1]– مجلة البصائر، العدد 57، بتاريخ 1948م، ص1.

[2]– يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919–1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1990، ص15.

[3]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930، ج2، ط5، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005، ص ص433–444

[4]– يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص34–47.

بشقيه القديم والجديد، إذ ذكرت الوثائق الفرنسية المؤرخة في أكتوبر 1943م، أن مدرسة الشيخ العربي بتبسة قد تحولت إلى قيادة عامة لجميع الرواد الوطنيين الجزائريين والدستوريين التونسيين[1].

❖ **المنظمة الخاصة:**

عقدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مؤتمرها الأول من 15 إلى 16 فيفري سنة 1947م، ولضرورة أمنية انعقدت في 15 فيفري جلسة ببوزريعة وفي 16 فيفري بالحامة "ببلكور" وشارك فيه عدة شخصيات من أعضاء الحزب، وكان القرار الذي تمخض عن هذا المؤتمر ما يلي:

أ- الابقاء على حزب الشعب الجزائري في إطاره السري للعمل على توسيع القاعدة الحزبية ونشر الفكرة النضالية الاستقلالية.

ب- متابعة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بمظهرها الشرعي وإطاره القانوني للتخفيف من المعاناة التي يعيشها المواطن يوميا لدى الإدارة الاستعمارية.

ج-إنشاء منظمة شبه عسكرية سرية التي عرفت بـ" المنظمة الخاصة أو السرية O.S" تتولى الإعداد للتعبئة والثورة[2].

ـ الحركة الوطنية التونسية قبل اندلاع الثورة الجزائرية

كانت تونس مسرحا لعمليات الحلفاء شمال افريقيا وخاصة في سنتين 1942و 1943م واختارها الألمان مكانا لصد هجوم قوات الحلفاء من مصر وليبيا من الشرق ومن الجزائر من الغرب، حيث شهدت فترة صراع حول بسط السيطرة والنفوذ من طرف دور المحور بقيادة ألمانيا

[1]- يوسف مناصرية: "النشاط الوطني والوحدوي العربي الاسلامي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين 1940-1953"، مجلة موافقات، عدد6، المعهد الأعلى لأصول الدين، جامعة الجزائر، 1998، ص ص651-665.

[2]- محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص85.

وإيطاليا ودول الوفاق بقيادة الانجليز والولايات المتحدة الأمريكية ورجال فرنسا الحرة[1]، وطبعا تزيد الحرب العالمية الثانية هذه الثورة اشتعالا فإنها فرصة لإغراء الشعب بعدم الاشتراك في الجندية، وفعلا لم ينخرط فيها إلا من أخذ عن طريق القوة أو سبيل الاحتياج، وتضاعف أعمال "التخريب" برغم تهديدات الجنرال "بلان" الذي كان حاكما بفاس تنقل إلى تونس كحاكم عام للجيش، الأمر الذي حمل الإدارة اتخاذ تدابير شديدة، كالحكم بالإعدام وتحميل الأهالي مسؤولية حراسة الأملاك بإرغامهم على حراستها بالمناوبة، وبلغ الخوف بالإقامة العامة إلى أن منحت توزيع السلاح على الجند التونسي المقيم بالحصون التونسية، ومع ذلك استمر "التخريب"، وظهرت بوادر العصيان المدني بين المجندين حتى اضطرت السلطة من أجل دفعهم لنزول بنزرت والسفر إلى ميادين القتال في بلجيكا وإيطاليا إلى استعمال الحيلة والشدة فوقعت مشادات بينهم في قابس والقيروان، وهكذا بقيت المحاكم العسكرية قائمة وملئت السجون والمنافي بأفراد الشعب، وحينها وقعت الهدنة الفيشية، انتهز الدستوريون الفرصة فطالبوا بالاستقلال نظرا إلى أن الحماية لم تعد قادرة على الدفاع عن الوطن، وفي 05 يوليو 1940م قدمت الدستور الجديد اسم الباي رافعا له عريضة يطالب فيها إطلاق بورقيبة[2] وإخوانه المتعقلين في (بورسات نيقولا) بمرسيليا وإلغاء الحماية، وفي نفس الوقت وزعت الفروع الحزبية بيانا عاما على الشعب وقد أجيب المقيم العام الأميرال"ISTVAN" باعتقال سائر أعضاء الوفد وبفضل الباي[3]، لم يدم اعتقالهم إلا بضعة أسابيع، واعتقل (الحبيب ثامر) [4]، وسائر أعضاء الديوان السياسي الذي لم يعتقلوا في المدة السابقة، ولكن ذلك لم يؤثر في سير الحركة التي

---

[1]– يحي جلال: تاريخ المغرب الكبير من اقدم العصور حتى الوقت الحاضر، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، 1996، ص254.

[2]– الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص.ص 85–86.

[3]–الباي الذي كان على عرش تونس هو أحمد باي الثاني الذي دامت مدة حكمه من 1929 إلى 1942.أنظر: أسماء قسطالي، فاطمة الزهراء بوزيان: النضال السياسي والنقابي في تونس 1946–1956م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة خميس مليانة، 2016–2017، ص28.

[4]–من مواليد 1890 بتونس العاصمة من كبار زعماء الحركة الوطنية التونسية في الأربعينيات في سنة المؤتمر الخامس لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بتلمسان وعاد إلى تونس سنة 1938 بعدما تحصل على شهادة الدكتوراه في الطب، وخلال هذه الفترة قاد بنفسه مظاهرة شعبية أمام قصر الباي للمطالبة بإطلاق سراح المساجين وتلبية مطالب الشعب –

استمرت على هذا الهياج والفتنة حتى ديسمبر 1942 م[1]، وانتعش نشاط الحركة الوطنية باعتلاء محمد المنصف باي[2] الملك الوطني عرش تونس و أن يقف إلى جانب شعبه المناضل في سبيل الاستقلال[3]، وهو الابن الذي أحدث أزمة أفريل 1922م حيث كان هذا الأخير ذو نزعة وطنية وبايًا مثقفا حيث أنه كان أكثر ثقافة من الذين اعتلوا عرش تونس، وعرف أيضا بمناصرته الحزب الدستوري الجديد، وكان صديقا خاصا لعدد كبير من الزعماء والدستوريين الذين شاطرهم وجهة نظرهم، وعندما تسلم مقاليد الحكم كان عاقدا العزم على العمل بصفته الباي الدستوري ، واعتزم على إضفاء صبغة الديمقراطية على عادات البلاد، وعمل على تقوية الروح الوطنية بمواقفه الحازمة والدفاع عن كرامة عرشه وحقوق شعبه[4] وقد تفائل به الوطنيون خيرا ومنحوه الثقة فجذب إليهم حركة وطنية مرتبكة لأن أكثر الزعماء نشاطا كانوا في السجن كما أن الحركة الوطنية اغتنمت فرصة الضعف التي تمر بها سلطات الحماية، ونهضت من جديد بفضل الظروف المساعدة لصالح المنصف باي.

حيث نظمت المظاهرات الشعبية ورفعت الأعلام الوطنية التونسية في جو من الفرحة والاندفاع الجماعي، وبالنسبة للمستوى العملي فالباي أظهر نية القيام بدور نشيط في الحياة الإدارية للبلاد على الأقل فيما يتعلق بالأهالي[5]، وفي 20 أوت 1942م قدم المنصف باي فكرة إلى الحكومة الفرنسية تضمنت 16 نقطة من أهم ما جاء فيها:

فألقي القبض عليه ثم أطلق سراحه ترأس الحزب بعد الماطري توفي في 13 ديسمبر 1949م.أنظر: محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1982، ص213.

[1]– الفاسي علال: المصدر السابق، ص86.

[2]–محمد باشا ابن الناصر باي ولد في 04 مارس 1881 وتوفي في غرة سبتمبر 1948 بمنفاه فرنسا، من أخر البايات الحسينيين في تونس تمت تسميته ولي العهد في 30 أفريل/نيسان 1942، اعتلى العرش الحسيني في 19 جوان 1942 تمت تنحيته في ماي 1943. أنظر: أسماء قسطالي، فاطمة الزهراء بوزيان: المرجع السابق، ص28.

[3]– الرشيد إدريس: صور من كفاح تونس واستقلالها، جريدة المنار، العدد04، الجمعة 23 ماي 1952، ص100.

[4]– أحمد قصاب: تاريخ تونس المعاصر 1881–1956، تع، حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، 1986، ص ص101–102.

[5]– محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش، ط3، دار سراس، 1993، ص ص125–126.

تكوين مجلس استشاري تونسي وإطلاق سراح المساجين السياسيين وإلغاء مرسوم 1898/10/30م الذي يخول للمعمرين الاستحواذ على أراضي الأوقاف[1]، وكانت هذه العريضة لا تختلف في بنودها عما كان يطالب به الحزب قبل اعتقال زعمائه سنة 1938م وسرعان ما توترت العلاقة بين المنصف باي وممثل فرنسا بسبب ذلك ولكن الأزمة انفجرت بينهما ووعدت الحكومة الفرنسية ملك تونس بتحقيق مطالبه غير أن السلطات الفرنسية كانت تظهر الشر له وتنتظر الفرصة للتخلص منه[2].

وفي جوان 1940م أمضيت هدنة بين ألمانيا وفرنسا وضعت حدّا لخطر تدخل قوات المحور بالبلاد التونسية وتمادت فرنسا في عهد المارشال بيشان على ممارسة الصلاحيات التي منحتها معاهدات الحماية الإيالة التونسية ولم يوجه الحلفاء أي هجوم على تونس إلى سنة 1942م، وذلك أن نزول القوات الانجليزية والأمريكية بشمال افريقيا في نوفمبر 1942م حوّلت البلاد التونسية إلى ساحة حرب وذلك ما دفع إلى تصادم قوات المحور والحلفاء[3]، وكانت جيوش المحور بين 09 نوفمبر 1942 م و13 ماي 1943م منتصبة بالبلاد التونسية ودارت رحى الحرب بأطوارها المختلفة، فتمتع الباي والتونسيين والأحزاب الوطنية والجماهير بحرية فعلية، وسرعان ما رأت هاته الجماهير أن الفضل فيها يرجع إلى نية المحور إيزائها ولهذا السبب حظي الألمان في تلك الفترة بشعبية كبيرة لدى التونسيين، ولكن الباي وبعض السياسيين المحنكين لم ينجر وراء الحماس الشعبي ولم يلبث أن أعلن حياده وترك الأمور على حالها، وامتنع من اتخاذ بعض التدابير التي قد تحمله مسؤولية في عهدة المقيم العام واستمر على رفضه القاطع إلا أن ينحاز إلى جانب المحور[4].

---

[1]– خليفة الشاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص15.

[2]– الحبيب ثامر: هذه تونس، مكتب المغرب العربي، دط، مطبعة الرسالة، دت، ص101.

[3]– أحمد قصاب: المصدر السابق، ص573.

[4]– محمد الهادي الشريف: المرجع سابق، ص–ص126–127.

وفي فترة نزول جيش المحور في تونس بمساعدة السلطة الفرنسية نفسها، كانت السجون مكتظة بالوطنيين فرأوا أنه الوقت مناسب للعودة لنشاطهم ويأخذوا بزمام الحركة من جديد لإخراج البلاد من الأزمة التي تجتاحها، حيث قاموا بثورة داخل السجن وتمكنوا من فتح أبوابه وكانت هذه الحادثة السبب الرئيس في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في كافة سجون تونس 07 ديسمبر 1942م، واستأنفوا كفاحهم وانتظم الحزب من جديد بجميع تشكيلاته وانتشرت شعبيته في المدن والقرى وتم إنشاء منظمة الشباب التونسي التي ضمت الآلاف من الشباب ونظّم هذا الحزب دعاية واسعة لنشر الوعي القومي[1].

تم صدور أول عدد لجريدة "افريقيا الفتاة" في جانفي 1943م التي حملت صورة الملك المنصف باي والزعيم لحبيب بورقيبة وشملت هيئة تحريريها كلا من محمود الماطري، حسن مقلاتي، البحري فيقة، زين العابدين...، ولكن آخر صدور لهذه الجريدة كان في 1943/05/04م[2].

كما كانت روح التضامن والتلاحم قوية في هاته الفترة حيث تكونت جمعيات الاسعاف التي تولت الاهتمام بالمنكوبين وتأسّست تحت إشراف الحزب لجان تابعة لجمعية الهلال الأحمر في كل مكان، وقام شباب الحزب بالتطوع للحكومة الفرنسية في حفظ الأمن والإسعاف، وفي ظل كل هاته الظروف الحرجة استطاع محمد المنصف بمهارة كبيرة أن يشرف على تسيير البلاد وطالب محو أعضاء الحزب بإطلاق سراح الزعيم بورقيبة وبقية الزعماء المعتقلين في فرنسا[3]، ومع إطلاق سراح المعتقلين بفرنسا بعدما تم نقلهم إلى إيطاليا بأمر من قوات المحور عاد الزعماء في 25 فيفري 1943 م باستثناء الزعيم بورقيبة في 08 أفريل 1943م[4].

---

[1]– الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص–ص 101–102.

[2]– خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص–ص115–116.

[3]– الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص102.

[4]– خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص116.

بعد عودة بورقيبة إلى تونس توجه إلى المهن التي تتوجه بطبيعتها إلى الانشغال بالسياسة وهي: الصحافة، المحاماة وأكثرها ما كان يميزه عن بقية باقي السياسيين لم يكن محصورا في أوساط المثقفين فقط بل كان ينزل إلى الشعب مباشرة[1]، فالزعماء الوطنيين عملوا على تمتين روابط التضامن بين أفراد الشعب التونسي وما إن استرجعت السلطة الاستعمارية مكانتها حتى عزمت على التخلص منهم، فشنت حملة الاعتقالات بتهمة التعاون مع المحور واشتد التعسف والاضطهاد عليهم مما جعلهم يقومون بعدة انتفاضات ولضمان استمرارية العمل الدعائي بالخارج قامت مجموعة من الدستوريين بمغادرة الوطن في 03 ماي 1943م إلى برلين وتمكنوا من تأسيس مكتب المغرب العربي ببرلين في 21 جويلية 1943 م ساعد هذا النشاط كثيرا القادة الوطنيين من ربط العلاقات مع أهم الشخصيات الغربية [2].

بعد رحيل هؤلاء القادة مباشرة، اتجه الجنرال "جيروا" للانتقام من المنصف باي لخروجه عن طاعة الإقامة العامة، فأصدر حكما عسكريا في 13 مايو بخلعه وتولية محمد الأمين باي على العرش خلفا له، واستند "جيروا" في هذا الإجراء إلى معاهدة الحماية التي تنص على مسؤولية فرنسا في المحافظة على الأمن، ولكن الباي رفض توقيع التنازل على العرش[3]، ونقل الباي إلى الأغواط (الصحراء الجزائرية)، ثم إلى تنس وهذا سنة 1945م، بقي معتقلا إلى أن قضى نحبه[4]، وانتهز الجيش الفرنسي الفرصة وقام بحركة قمع جماعي وأصدرت أوامر بإعدام العديد من الأفراد ونسفت القرى الآمنة بسكانها وألقي المئات من الوطنيين في غياهب السجون، لكن الشعب صمد في مقاومة موجة الاضطهاد العنيف حتى أدى به الأمر إلى القيام بثورة مسلحة بناحية "دوز" وناحية "رأس الجبل" [5].

---

[1]– صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلومصرية، 1993، ص333.

[2]– خليفة الشاطر وآخرون: المرجع سابق، ص116.

[3]– صلاح العقاد: المرجع السابق، ص340.

[4]– علال الفاسي: المصدر السابق، ص86.

[5]– الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص104.

بالرغم من اعتقال التونسيين بتهمة التواطؤ واضطهاد السلطات الفرنسية لهم، التي ضيقت الخناق ووضعتهم تحت الرقابة المشددة إلا أن زعماء الحركة الوطنية عملوا على جمع شتات الشعب حول حزب مقاومين لتيار اليأس، ومحافظين على الوعي القومي، وبعد أن انتظم الحزب في الخفاء بجميع تشكيلاته القديم عقدوا مؤتمرا في فبراير 1945م واتفقوا على تقديم عريضة للحكومة الفرنسية لكن السلطة الفرنسية شدّدت الخناق على الحزب واستمرت في سياستها (الضغط والاضطهاد) وفرضت الإقامة الجبرية على الزعيم بورقيبة بالعاصمة بسبب ادعائها قيامه برحلات داخل القطر التونسي لنشر دعاية الحزب وإيزاء معاناته الحالية، وبعد أن يأس قادة الحركة للوصول إلى حل القضية التونسية مع فرنسا، اتجهت أنظارهم إلى الخارج[1].

[1]–الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص105.

الفصل الأول

التضامن التونسي مع الثورة الجزائرية

المبحث الأول: الدعم الدبلوماسي والسياسي

المبحث الثاني: الامداد العسكري التونسي للثورة الجزائرية

المبحث الثالث: المساهمات التونسية للثورة الجزائرية على المستوى الاعلامي والاجتماعي

المبحث الأول: الدعم الدبلوماسي والسياسي

تجلّى الدعم الدبلوماسي في قيام السلطات التونسية بدعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية المختلفة والسعي لكسب التأييد الدولي لها في هيئة الأمم المتحدة وأمام الرأي العام العالمي[1]، تجدر الإشارة إلى أن بورقيبة هو أول مسؤول عربي وعالمي تطرق وتناول القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة بنيويورك، ويهدف من وراء ذلك إلى التعريف والتحسيس بالقضية والدعاية وتدويلها وإخراجها من الثنائية، كما تحدث عن المأساة وحرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الجزائري؛ بسبب مطالبته بالحرية والكرامة والاستقلال، منتقدا سكوت العالم والأمم المتّحدة وعدم اكتراثه بها، وتساءل على ازدواجية المواقف والمعايير، حيث يثور وينتفض عندما تعرضت المجر إلى مجازر، بينما في الجزائر يلازم السكوت الصمت، وطالب الأمم المتّحدة بالتدخل لمساعدة الجزائريين على استرجاع حقّهم وسيادتهم وحلِّ المشكلة وتقريب المواقف ومساعدة الفرنسيين وإخراجهم من المأزق بنصحهم بالاعتراف بحقّ الشعب الجزائري بتقرير مصيره[2].

كما تطور المشكل الذي هدد كامل الشمال الافريقي مما دفع بتونس إلى التأكيد على ضرورة التكتل الشمال افريقي، لهذا قام الرئيس لحبيب بورقيبة بعدة مساع في هذا الاتجاه مع المغرب وليبيا، فعقدت تونس معاهدات تضامن وصداقة مع الحكومة المغربية في مارس 1957م وبعد شهرين عقدت معاهدة أخرى مع المملكة الليبية، وأكدت المعاهدات على ضرورة الوصول إلى حل سلمي لقضية الجزائر[3].

---

[1]– عمار بن سلطان: الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م، ص86.

[2]– حبيب حسن اللولب: الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين (1955م–1962م) التحديات والرهانات، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، 2017، ص142.

[3]– عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1999، ص133.

كما عقد لقاء تونس في أكتوبر 1956م، والذي قام بها الرئيس التونسي بورقيبة مع رئيس الحكومة الفرنسية غي موليه[1]، ودار بينهم حديث حول مشاكل إفريقيا وكانت الجزائر محور اهتمام كليهما، إضافة إلى عقد مؤتمر طنجة[2].

يعتبر اعتراف تونس بتأسيس الحكومة الجزائرية من أبرز أوجه الدعم الدبلوماسي والسياسي، حيث اعتبرت تونس إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة إجراء مهما يفيد القضية الجزائرية ويبطل الحجج الفرنسية بعدم وجود هيئة تنفيذية يمكن التفاوض معها بالرغم من أن الحكومة التونسية كانت تسعى دائما لتجنب الاصطدام مع الحكومة الفرنسية لم يمنعها ذلك من اعترافها الرسمي بالحكومة الجزائرية المؤقتة في اليوم الأول من إعلانها والذي صادف يوم 19 سبتمبر 1958[3].

أكدت وجودها إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه من أجل السيادة بتأييدها للحكومة الجزائرية من خلال اتصالاتها بالمسؤولين الجزائريين، وتشجيع نشاطاتهم السياسية بتونس.

سارعت الحكومة التونسية لمؤازرة القضية الجزائرية لأنها اقتنعت بأن هذه الهيئة السياسية ستعجل من الحرب التي دامت أربع سنوات ووضع حلول سلمية للمشكل الجزائري

---

[1]–ولد بمدينة Flers فرنسا 1905/12/31 من عائلة متوسطة تحصل على شهادة ليسانس في الأدب الإنجليزي جامعة ليل، مارس مهنة التدريس بالثانوية انخرط في منظمة الشباب الاشتراكي، شارك في الحرب العالمية الثانية ووقع أسير بيد الألمان مرتين بعد فراره من السجن عين في عهد ديغول وزيرا للأشغال العمومية، توفي في أكتوبر1957 بباريس. أنظر: غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية، 1945–1958، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص252.

[2]– لقد مثل مؤتمر طنجة المنعقدة من 17إلى 30 أفريل 1958 بمدينة طنجة المغربية والذي ضم الأحزاب والقيادات الرئيسية في البلدان المغاربية الثلاثة (جبهة التحرير الوطني ،حزب الإستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي) حدثا مهما في تاريخ الثورة الجزائرية ومحطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي ،فقد أقرت خلاله الأحزاب المغاربية الرئيسية خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر ولبناء وحدة مغاربية ،وقد اجتمعت مجموعة من الظروف والدوافع التي أدت إلى عقد هذا المؤتمر أنظر أبو القاسم سعد الله :خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير1830 1962 ،بيروت ،دار الغرب الاسلامي ،2007،ص 82.وكذا مقلاتي عبد الله :العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية ،ج2،الجزائر ،دار السبيل للنشر والتوزيع ،2009،ص 216.

[3]– عثمان مسعود: الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص416.

حيث صرّح الرئيس بورقيبة في فيفري 1959م بقوله: لقد اعترفنا بالحكومة الجزائرية بصفتها ممثل للشعب وللوطن وللدولة الجزائرية[1].

كما أصبح الاحتفال بذكرى انطلاق الثورة في الفاتح من نوفمبر رسميا على كامل التراب التونسي فكانت تنظم فيه المظاهرات واللقاءات المساندة للثورة وكانت جبهة التحرير الوطني تشارك فيها إلى جانب السلطات التونسية، بالإضافة إلى ذلك الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد الاعلان عن قيامها في القاهرة وبعد فتح مقر قيادة جيش التحرير الوطني بغار الدماء أصبحت تونس عاصمة القاعدة المسيرة لشؤون الثورة الجزائرية وكان أعضاء الحكومة المؤقتة في تونس يعاملون كدبلوماسيين[2].

المبحث الثاني: الإمداد العسكري التونسي للثورة الجزائرية

لقدد برز دور الحكومة التونسية واضحا في إمداد الثورة الجزائرية عسكريا من خلال تلك التسهيلات التي قدمتها السلطات الأمنية والعسكرية التونسية لقادة الثورة، والتي تجسدت بصفة خاصة في تسهيل عمليات مرور السلاح القادم من بلدان المشرق العربي عبر الأراضي التونسية، ونقلها إلى الحدود الجزائرية إضافة إلى وضع ثكنات الحرس الوطني التونسي ومكاتب بعض الفدراليات التونسية تحت إمرة جبهة التحرير الوطني[3]، ويذكر أحمد توفيق المدني أن هيئة الوفد الخارجي اجتمعت في السابع والعشرين أفريل 1956م بحضور محمد خيضر، لمين دباغين، فرحات عباس، توفيق المدني، أحمد بودوع، أحمد فرنسيس، العباس بن الشيخ الحسين، وأهم ما جاء فيه:

---

[1]– محمد شطيبي: "العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1945–1962"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص88.

[2]– عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة (1954–1962م)، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985، ص175.

[3]– بن يامين ستورا:" مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1989–1974)، تر: الصادق العمري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، دت، ص255.

- السعي في ربط الصلة حالا مع الحكومة التونسية التي يرأسها الحبيب بورقيبة كي تسمح بدخول السلاح إلى تونس رسميا[1].

فخلال المرحلة الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية، اتضح دور تونس في دعمها عسكريا من خلال ذلك التنسيق الثلاثي المنظم بين قادة حركات المقاومة والتحرير في أقطار المغرب العربي الثلاث، الذي توجب نهايته بتأسيس جيش تحرير المغرب العربي والذي أصبح منذ سنة 1955م الإطار الجامع لهذه الحركات المسلحة والدليل على ذلك هو أن التنسيق التونسي الجزائري في هذه المرحلة، أصبح بالنتيجة جزءا من هذه العملية الكبرى الخاضعة لتوجهات القيادة العليا لجيش التحرير المغاربي والمؤمنة بوحدة المصير والانتماء[2].

وبعد هذه المرحلة وعلى إثر تشكيل حكومة الاستقلال الأولى في شهر أفريل سنة 1956م كلّف الرئيس الحبيب بورقيبة أحمد التليلي[3] وعبد الله فرحات والطيب المهيري[4] جُلّهم كانوا أعضاء في الديوان السياسي للحزب الدستوري- بالسهر على متابعة القضية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بمسألة إيصال الأسلحة القادمة من المشرق العربي إلى الثوار الجزائريين[5].

لقد تم عقد العديد من اللقاءات الثنائية بين الطرف الجزائري والتونسي حول موضوع دعم الثورة التحريرية والبحث عن سبل إنجاح العملية، ومن أهم هذه اللقاءات لقاء القاهرة الذي جمع

---

[1]- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات)، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ص137-138.

[2]- موسم عبد الحفيظ: الإمداد عبر تونس خلال الثورة الجزائرية (1954-1962) جامعة تلمسان، دت، ص6.

[3]-ولد يوم 10 أكتوبر 1916بقصر قفصة وتوفي في جوان 1967 قيادي وطني ونقابي تونسي واحد من مؤسسي الدولة الوطنية الحديثة، التحق احمد بالجزائر حيث اشتغل بالتجارة قبل أن يشتغل كاتبا عموميا، وقد انضم في هذه الأثناء الى حزب الشعب الجزائري، وعاد بعد ذلك إلى تونس من مؤسسي الاتحاد العام التونسي للشغل كذلك اختير أحمد التليلي ليتولى الأمانة العامة واستمر في منصبه إلى سنة1963 ،أعلن معارضته لبورقيبة منتقدا الأسس التي قامت عليها الدولة انظر: رضا ميموني: دور الوطنين المغاربة في حركة تحرير تونس والمغرب من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، ص217.

[4]- (1924-1965) نال الإجازة في الحقوق من جامعة باريس وانتخب كاتبا عاما للجامعة الدستورية (1946-1950) ألقي عليه القبض سنة 1952، وبعد إطلاق سراحه من السجن عيّن عضوا في الديوان السياسي وأعادت السلطات الفرنسية اعتقاله في ديسمبر 1952 وتم نفيه إلى رمادة ثم إلى متحشد تطاوين الحر.أنظر: حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، المرجع السابق ج2، ص322 ص - ص323.

[5]- عمار بن سلطان: المرجع السابق، ص61.

أحمد توفيق المدني من الطرف الجزائري والسيد الباهي الأدغم[1] من الطرف التونسي، وقد توّج اللقاء باتفاق يتعلق بنقل الأسلحة فقط[2].

وفي الوقت نفسه عارض السيد صالح بن يوسف [3] ورجاله سياسة بورقيبة تجاه الثورة الجزائرية معتبرين استقلال تونس ناقصا ما لم تستقل الجزائر وهي القضية التي خلقت شقاقا بين الرجلين في تونس، خاصة وأن صالح بن يوسف رفض التخلي عن مقاومة الاحتلال الفرنسي بالسلاح بل وضع رجاله تحت تصرف الثورة التحريرية الجزائرية، وقد استاءت الحكومة التونسية برئاسة بورقيبة من تدخلات هذا الأخير خاصة ما يخص نقل الأسلحة من مصر إلى الجزائر مرورا بتونس[4]، يكتسي هذا الخلاف تباينا بين طبيعة الزعيمين، فبورقيبة كان برغماتيا، يتحيّن الفرص ليستفيد منها، ثم يخطو خطوة أخرى، أما صالح بن يوسف فكان أشد تعلقا بالمبادئ والثوابت وهو أكثر استعدادا للتضحية، ولمواصلة الطريق ولذلك كان بورقيبة يتهم صالح بن يوسف بالتطرّف، وبأنه قفز على الواقع، وأصبح يسبح في الخيال، وهو يريد حرق المراحل للضغط على فرنسا[5].

---

[1]– (1913–1998م) بدأ نشاطه السياسي في صلب الحركة الوطنية مبكرا يعد أحد مؤسسي الشبيبة المدرسية النواة الأولى للشبيبة الدستورية، تعرض إلى الإعتقال والسجن بين 1938–1944م، كتب في جرائد الحزب الدستوري الجديد، نشط في التعريف بالقضية التونسية. انتخب أمينا عاما للحزب، عينه بورقيبة نائبا لرئيس الحكومة في أفريل 1956 قاد الوفد التونسي في مؤتمر طنجة أفريل 1958م، وفي مؤتمر القمة العربية بالقاهرة 1964، أنظر: حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص316.

[2]– مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954–1962. دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص146.

[3]–أحد أبرز قادة الحركة التونسية، ولد يوم 11 أكتوبر 1907م، تولى وزارة العدل في حكومة الحزب الدستوري الجديد، تولى الأمانة العامة مما أدى إلى حدوث أزمة سياسية بينه وبين بورقيبة مما أدى إلى الاستقلال الداخلي الذي قبل به سنة 1955، أنظر: المرجع نفسه، ص609.

[4]– المدني أحمد توفيق: حياة كفاح (مذكرات)، ج3، المصدر السابق،، ص245.

[5]– محمد لزهر الغربي: تونس رغم الاستعمار، ط1، دار نقوش عربية، تونس، 2013، ص301.

كانت نتيجة لقاء القاهرة هي توقيع اتفاق ثنائي جزائري–تونسي في 22 جانفي 1957 م مثّل الجزائر كل من السادة أحمد توفيق المدني والأمين دباغين[1]، ومثّل تونس كل من السادة الصادق مقدم والمنجي سليم[2]، وقد جاء فيه ما يلي:

1–تتعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي تصلها عبر الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني وتتعهد بتسليمها لمن تعينه الجبهة لهذه المهمة.

2–تكون اللجنة التي تشرف على العملية تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

3–تتعهد الهيئة المشتركة بأن لن تتسرب إلى البلاد التونسية أية قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.

4–المسائل المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية تتولاها لجنة مشتركة.

5–تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة على هذا النص النهائي بعد رجوع الوفد التونسي من القاهرة إلى العاصمة التونسية[3].

---

[1]–مناضل سياسي جزائري، ولد بمدينة شرشال سنة 1917م ، تلقى تعليمه بمسقط رأسه، التحق بجامعة الجزائر فرع الطب، كان على رأس اللجنة المديرة لحزب الشعب، خلال المرحلة السرية، وعرف بمساندته المطلقة لفكرة الكفاح المسلح، انتخب في الجمعية الجزائرية عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، واستقال من الحزب سنة 1951م بسبب خلافه مع مصالي الحاج الذي رفض فكرة قيام الثورة، عينه مؤتمر الصومام سنة 1956عضوا بالمجلس الوطني للثورة، ثم عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ، وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الأولى (1958 –1960)، التي استقال منها عمليا سنة 1965 وبعد استرجاع السيادة الوطنية، اشتغل بالطب بمدينة العلمة إلى ان وافته المنية بالجزائر العاصمة يوم 22جانفي .2003. أنظر: لزهر بديدة: دراسات في تاريخ الثورة وأبعادها الإفريقية، دار السبيل للنشر، الجزائر 2005، ص204.

[2]–ولد سنة 1908 سياسي تونسي من قادة حزب الدستور الجديد، درس الحقوق في فرنسا ومارس المحاماة في تونس ثم انضم إلى حزب الدستور الجديد، اعتقل على اثر التظاهرات التي نظمها حزبه وحكمت عليه المحكمة العسكرية الفرنسية بالسجن، ولم يطلق سراحه إلا في عام 1943م، عيّن عام 1955م وزيرا للداخلية، وبعد الاستقلال عيّن سفيرا لتونس في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سنة 1961 انتخب رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة، وعند عودته إلى تونس عام 1962 أصبح وزيرا للخارجية. أنظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج6، المؤسسة العربية للدراسات، القاهرة، ط3، 1995، ص337.

[3]– المدني أحمد توفيق: ج3، المصدر السابق، ص246.

ولم يقتصر الدعم المادي للحكومة التونسية اتجاه الثورة الجزائرية على فتح حدودها للمجاهدين وتقديم تسهيلات مهمة بخصوص عبور الأسلحة وتخزينها بل جعلت من المناطق الحدودية قواعد خلفية ومراكز حيوية لجيش التجرير الوطني، فالتضامن الشعبي الذي حظي به جيش التحرير الوطني بالمناطق الحدودية كانت جد فعالة إذ شكّل التونسيون بهذه المناطق دعما أساسيا لجيش التحرير الوطني في المساندة والإيواء، والمؤونة إلى جانب المساهمة في جمع التبرعات لفائدة الثورة، وامتد تضامنهم إلى مستوى الكفاح المشترك مع الجزائريين عبر الحدود التونسية الجزائرية وتطور هذا التضامن بتأثير الشعب التونسي على حكومته لتصبح مكانا استراتيجيا حيويا للنشاط المسلح لجيش التحرير الوطني[1]، حيث سمحت تونس منذ استقلالها للثوار الجزائريين باتخاذ الشريط الحدودي كقاعدة خلفية شريطة مراعاة الاحتياطات الأمنية لأنها تواجه تهديد القوات الفرنسية لاستقلالها الفتي، وقد اعتمدها جيش التحرير في التمركز والتموين والتدريب وإعادة تشكيل الوحدات في حين مثّل التواجد العسكري للجزائريين بتونس قوة ضاربة أعطت الاستمرارية للكفاح المسلح[2].

لقد قدمت تونس تسهيلات هامة لنشاط القواعد الخلفية التي اعتمدها جيش التحرير الوطني في التمركز والتموين والتدريب وإعادة تشكيل الوحدات[3]، وقد مثل التواجد العسكري للجزائريين بتونس قوة ضاربة أعطت الاستمرارية للكفاح المسلح منذ اندلاع الثورة التحريرية[4] حيث كان قادتها على اتصال مباشر مع الجالية الجزائرية وقد قسّم الإقليم التونسي وفق بنية استراتيجية منظمة تشرف عليها جبهة التحرير الوطني على النحو التالي [5]:

---

[1]–دبش اسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة التحريرية 1954–1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص113–114.

[2]–مقلاتي عبد الله: دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص 281.

[3]–أنظر الملحق رقم 04.

[4]– مقلاتي عبد الله: دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 282.

[5]– حفظ الله بوبكر: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، ، طاكسج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص137–144.

- المنطقة الأولى: تونس العاصمة وتضم عشر مناطق
- المنطقة الثانية: ولاية بنزرت
- المنطقة الثالثة: ولاية الكاف
- المنطقة الخامسة: ولاية قفصة
- المنطقة السادسة: ولاية قابس
- المنطقة السابعة: ولاية سوق الأربعاء.

وقد تشكل مكتب لجبهة التحرير الوطني بتونس يسهر على تنظيم التجمعات الجزائرية والتكفل بكل المشاكل الإدارية المتعلقة بشؤون الثورة الجزائرية، كما أنشأت معسكرات ومراكز خاصة بقيادة الثورة على طول الحدود التونسية الجزائرية منها: قابس وقفصة والقصرين وغيرها[1].

وكانت المدرسة تقدم أكثر من اثنا عشر نوع من التدريب وفنون الحرب المتعلقة باستخدام الأسلحة الفردية والجماعية وكيفية التعامل مع الألغام، وفي هذا السياق تجدر الاشارة إلى أنه تم إنشاء أواخر 1958 مدرسة ملاق التي تبعد عن الكاف بـ10 كلم وهي مختصة في الألغام وكان تدريباتها موجهة خصيصا لاختراق خط موريس ومركزة أيضا على الألغام المضادة للأشخاص والألغام المفخخة أو المضيئة التي تستخدم للكشف ليلا وسميت بمدرسة الألغام والمفرقعات[2].

ولعبت الجالية الجزائرية الموجودة بتونس مجهودات جبارة لدعم الثورة الجزائرية بالمؤن المختلفة، كما سهلت مهمة انتقال ومرور المكلفين بالسلاح فكانت بمثابة قواعد خلفية لدعم جيش التحرير الوطني خاصة فيما يتعلق بعملية التموين والتسليح التي تطورت بصورة كبيرة

---

[1]– العياشي علي: نظام جبهة التحرير في تونس، قصر الأمم من 08 إلى 10 أفريل 1986. ع44، الجزائر، ص44.

[2]– حفظ الله بوبكر: نشأة وتطور جيش التحرير 1954–1958م، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص ص90–91.

على الحدود الشرقية بعد اجتماع مجلس الثورة عام 1959م، حيث أصبحت وزارة التموين والتسليح العام ووزارة الاتصال تحت مسؤولية عبد الحفيظ بوصوف، وظهرت بذلك مديرية التسليح الشرقية والغربية ولعبت مديرية التسليح الشرقية دورا كبيرا في تموين جيش التحرير الوطني بالسلاح، وأصبحت المراكز تمتلك مخزونا كبيرا من الأسلحة والذخيرة بعد أن تنوعت مصادر السلاح وكذلك تطورت وسائل النقل البرية والبحرية وأصبح جيش التحرير يمتلك بتونس 25 شاحنة لنقل السلاح وقد نقلت هذه الشاحنات ما بين 1960-1962 ما يزيد عن 13000 طن من السلاح والذخائر إلى المراكز المتواجدة على الحدود الجزائرية التونسية [1].

وبفصل المساندة الواسعة والتسهيلات التي تلقاها جيش التحرير الوطني بتونس أدى هذا إلى اتساع نفوذها بالحدود التونسية وزادت اهتمامات المسؤولين الجزائريين بتفعيل نشاطات القواعد الخلفية واعتمادها كمراكز للتجميع والمرور وكذا التموين والاستراحة[2].

المبحث الثالث: المساهمات التونسية للثورة الجزائرية على المستوى الاعلامي والاجتماعي

- **على مستوى الاعلامي والدعائي:**

منذ سنة 1956م بدأت الإذاعة التونسية بإذاعة برنامج" صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة" وهو برنامج تونسي يتم إذاعته ثلاث مرات في الأسبوع مدته نصف ساعة كأقصى حد، يبدأ وينتهي بنشيد قسما، وتم تقسيمه إلى قسمين، الأول مخصص لإذاعة الأخبار العسكرية، أما الثاني فخصّص للتعليق السياسي، ويفصل بينهما بنشيد "الله أكبر" وقد ساهمت هذه الإذاعة بنقل أخبار الثورة وأهم تطوراتها السياسية للجماهير التونسية والجزائرية معا، وتقدم هاتين الفقرتين من قبل عيسى مسعودي والسيد الأمين بشيشي، وقد ذكر هذا الأخير أهم الصعوبات التي واجهت تسجيل البرنامج وكان أولها صعوبة الحصول على الأخبار، بالإضافة إلى

[1]- حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص227.

[2]- سعيدي وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2009، ص77.

الضغوطات التي يمارسها عليه رئيس التحرير الذي كان يراقب أدبيات التسجيل قبل بثها مباشرة[1].

من قبل كان مصدر الأخبار الخاصة بمعارك الثوار يأتي من القيادة العسكرية الجزائرية وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958م ، كان المصدر هو وزارة القوات المسلحة من خلال البلاغات والقرارات، كما أن الإبلاغ عن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال هذه الإذاعة عبر برنامج السيد الأمين بشيشي، إضافة إلى إذاعة ما تنقله وكالات الأنباء الأجنبية وبلاغات العدو التي تدخل في إطار الحرب النفسية وقد تحسن الوضع في الإذاعة نتيجة لتنحية رئيس التحرير السابق وتعريضه بالسيدين: الشاذلي القلبي ثم لحبيب بولعراس[2].

وقد واصلت الاذاعة التونسية مهامها في إطلاع الرأي العام المحلي لمجريات ثورة نوفمبر عسكريا وسياسيا إلى غاية الخلاف بين قيادة الثورة الجزائرية والسلطات الفرنسية في أوت 1958م في إطار ما عرف بأزمة أنبوب إيجلي، حيث تم توقيف مذيعي الحصة من طرف السلطات التونسية وعوّضا بمذيعين آخرين تونسيين، وبعد مدة مقدارها شهر بعد مساعي وتدخلات كبيرة سمح للطاقم الجزائري بالعودة لتسجيل البرنامج الذي غير عنوانه إلى" صوت الثورة الجزائرية" الذي كان يبث يوميا لمدة نصف ساعة والذي أصبح يقدم حصص وتعاليق ثورية بالعامية والأمازيعية والفرنسية وبالخصوص الاذاعة الوطنية التونسية، وقد ساهمت هي الأخرى بالتعريف بالقضية الجزائرية ومتابعة أحداثها وتطوراتها وبث عدة حصص وتحقيقات عن معاناة الشعب الجزائري، كما فتح المجال للعديد من الكتاب والشعراء الجزائريين بصفة موظفين بالإذاعة طوال حرب التحرير أمثال عبد الحميد بن هدوقة، الأخضر السائحي وعمر البرفاوي[3].

---

[1]– مالك طارق: "الاعلام والادارة في الثورة التحريرية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة تبسة، الجزائر، 2009، ص32.

[2]– الأمين بشيشي: "دور الاعلام في معركة التحرير"، مجلة الثقافة، ع104، سبتمبر وأكتوبر 1994، الذكرى الأربعون لاندلاع الثورة، الجزائر، ص59.

[3]– عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص92–93.

إلى جانب الإذاعة فقد احتضنت الصحافة التونسية المكتوبة الثورة الجزائرية منذ انطلاقها وعايشت أحداثها، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر في معالجة هذه القضية إلا أن الثورة الجزائرية وجدت آذانا صاغية ومساحة معتبرة لها في النشاط الإعلامي التونسي الذي عمل على ترسيخ كل ما يحتاجه من دعاية وقد ظهر الموقف الصحفي التونسي مساندا للثورة الجزائرية وهذه الصحف والمجلات التي احتفظت لنا بشهادات ومواقف حاسمة[1]، مثلت أروع تلاحم وتآخي بين شعبين شقيقين وجارين وضعوا اليد باليد للقضاء على كل ما هو استعمار فتكاثف ودعّمت بالسلاح والقلم، ونذكر من بين الصحف صحيفة "الإدارة" الناطقة باسم الحزب الدستوري، بالإضافة إلى جريدة "الاستقلال" التابعة أيضا للحزب الدستوري الحر، حيث كتبت ملخص للأحداث العامة في الجزائر نقلا عن الجرائد اليومية والإذاعات تحت عنوان "من يوم إلى آخر" حيث تبنت القضية الجزائرية من خلال الدعاية لها وتحسيس الرأي العام بالأوضاع الجزائرية، كما نشرت مقالا أيضا بعنوان "لا استقلال لتونس والمغرب مادامت الجزائر محتلة" ، وقد جاء فيه:"...أن الجزائر هي قلب شمال افريقيا وأن تونس والمغرب لا يهنأ لهما بال ولا يطمئنا على استقلالهما إلا إذا استقلت الجزائر ومادامت محتلة فلا استقلال لهما..." [2].

كما كان لصحيفة "العمل" الدور المميز في مساندة الثورة الجزائرية بوقوفها ضد حملات التشويه التي تشنها الصحف الفرنسية في حق الثوار الجزائريين، والشعب الجزائري ككل، وبما أنها كانت معبرة عن توجهات الحزب الدستوري الحاكم فقد ركزت على اظهار الموقف التونسي المساند للثورة الجزائرية[3].

ومن مجموع المجلات المتضامنة على غرار الصحف الأخرى هناك مجلة "الفكر" التي كانت من أهم المجلات الإعلامية التي خدمت الثورة الجزائرية واحتضنتها منذ اندلاعها وقد تجاوبت مع الثوار الجزائريين منذ ظهور عددها الأول في أكتوبر 1955م واستمرت تتابع

---

[1]- الأمين بشيشي: المرجع السابق، ص60

[2]- عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص93-94

[3]- المرجع نفسه، ص97

التطورات والأوضاع على المستوى الجزائري، طيلة سبع سنوات نشرت العديد من الدراسات والقصائد والقصص والمسرحيات المشيدة بالثورة الجزائرية[1].

ومن خلال سبعة أعداد خصصت للثورة الجزائرية 170 عملا فكريا وأدبيا لكتاب تونسيين وجزائريين وكتبت في إحدى المقالات بمناسبة ختم سنتها الثانية هذا وإن كنا ننهي سنتين، وصدى المعارك في الجارة الشقيقة الجزائر يقرع الآذان وأخبارها الأليمة تهز النفوس وترمد الأفئدة وتبحث عن الإشفاق فإن الأمل في الجزائر...في تحقيق ما حققته شقيقتها تونس والمغرب وتبلغ ما بلغته من استقلال..." [2].

- **على المستوى الاجتماعي.**

حقّق التضامن الشعبي التونسي مع كفاح الشعب الجزائري اجتماعات في تونس من أجل دعم الثورة الجزائرية، واعتمدت جبهة التحرير الوطني على نشاط الجالية الجزائرية في ارساء التضامن المغاربي وفسحت المجال واسعا أمام القوى الشعبية لتقوم بدورها الفعال في تعبئة الجماهير وراء الثورة الجزائرية على عكس المواقف الرسمية التي لم تجسد تضامنا سياسيا تاما مع جبهة التحرير الوطني، ونظرا لأهمية التضامن الشعبي في دعم ونصرة الثورة الجزائرية اهتمت جبهة التحرير الوطني برعايته واظهاره في إطار وحدة الشمال الافريقي مستعينة في ذلك بمبادئ التضامن المشترك خاصة في هذه، واعتمدت في ذلك وبصورة كبيرة على نشاط الجالية الجزائرية والمنظمات النقابية الجماهيرية التي عملت وفق توجهّها ومبادئها وساهمت في تفعيل الدعوة إلى التضامن ووحدة الشمال الافريقي [3].

كما تم تأطير الجالية الجزائرية الموجودة في تونس بغية الاستفادة من خدماتها و كانت تمثل خزانا بشريا هاما وبعض هؤلاء بادروا لاحتضان الثورة من خلال تقديم خدمات متنوعة

---

[1]– حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص172.

[2]– طارق مالك، المرجع السابق، ص22.

[3]–مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، الجزائر، المرجع السابق، ص ص190–191.

كالتجنيد والدعاية وتمثيل الثورة وجمع المساعدات لها، وقد ساعد تنظيم هذه الجالية والاشراف المباشر على شؤون اللاجئين في إرساء التمثيل الفعال الذي أفاد الثورة الجزائرية، إذ عمل على تعبئة الرأي العام التونسي وراء مساندة قضية الجزائر، وشكّل أداة ضغط على الحكومة والسلطة المحلية[1].

وقد عبر الاتحاد العام التونسي للشغل عن اهتماماته بدعم نشاطات العمال الجزائريين ومؤازرة القضية الجزائرية، وكان التعاون والتنسيق وثيقا بين نقابتي الإتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة والإتحاد العام الجزائري للصناعة والتجارة، كما عمل إتحاد الشباب الجزائري منذ تأسيسه سنة 1960م بتونس على ربط صلته بمختلف المنظمات والهيئات الشبانية التونسية، وكان للمرأة التونسية مساهمات تضامنية مع القضية الجزائرية من خلال تأييدها للنساء الجزائريات، ونضال الإتحاد العام للنساء الجزائريات، خاصة الاهتمام بالوضعية الاجتماعية للاجئين الجزائريين بتونس، وقد تجلى التضامن الشعبي التونسي الجماهيري مع الثورة الجزائرية في عدة أشكال وأوجه منها الاجتماعات والمظاهرات والإضرابات، فقد كانت تهدف هذه الاجتماعات الى تنوير الرّأي العام والجماهير وتحسيسيهم بالقضية الجزائرية، فعلى إثر اعتقال القادة الجزائريين عقد ممثلو المنظمات القومية اجتماعا شارك فيه الحزب الدستوري التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والإتحاد القومي للمزارعين التونسيين وأصدروا بيانا جاء فيه أنهم "يشهرون فيه بعمل السلطات الفرنسية المشين والخارج عن القانون الدولي والمنافي لكل مروءة وذلك بلقاء القبض غدرا على الزعماء الجزائريين الذين كانوا خارج المناطق الجوية الفرنسية قادمين الى مؤتمر السلم والمفاوضة، خاصة أنهم كانوا في ضيافة تونس ومراكش وحمايتهما وهذا يعتبر استفزازا لشعوب شمال إفريقيا وعداوة سافرة تهدد استقلال تونس ومراكش، وطلب الممثلون من الشعب القيام بإضراب عام ليعبر عن إيمانه بانتصار الحق في الجزائر[2].

---

[1]–مقلاتي عبد الله: دور المغرب العربي و افريقيا في دعم الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ص– ص 130–133

[2]–حبيب حسن اللولب: التونسيون و الثورة الجزائرية، ج 2 ، المرجع السابق، ص– ص 334–336

والملاحظ أن المنظمات القومية أدانت اختطاف القادة الجزائريين وهم في طريقهم للمشاركة في مؤتمر السلم واعتباره تعديا على كرامة و حرمة الشعب التونسي، و لهذا وجهت دعوة للقيام بإضراب عام للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الجزائري[1] في كفاحه التحريري كما قررت أيضا الاحتفال بذكرى الثورة الجزائرية واعتباره يوما قوميا يحتفل به في كافة المدن التونسية، ودعت الشعب التونسي إلى عقد اجتماعات وطنية للتعبير عن الدعم والتأييد للجزائريين في نضالهم، واستجابة لنداء المنظمات القومية تم احياء الذكرى الثانية لاندلاع الثورة الجزائرية بتنظيم اجتماعات في كل البلاد شارك فيها عشرات الآلاف من التونسيين الذين عبروا عن وحدة شعوب شمال افريقيا ونضالها في سبيل تحرير المغرب العربي الكبير، واسترجاع حربته المغتصبة، وقد حيّا الخطباء في هذه الاجتماعات كفاح الشعب الجزائري الشقيق و عبروا عن تضامنهم الكامل معه فقد أطلقت تونس على يوم الفاتح نوفمبر (يوم الجزائر) وأقامت المنظمات القومية التونسية في يوم أول نوفمبر 1954م مهرجانا شعبيا شارك فيه عشرات الآلاف من التونسيين، وعاشت البلاد يوم اعتكاف ترحما على أرواح الشهداء[2].

ولقد هاجر الطلبة الجزائريين إلى تونس طلبا للعلم وهروبا من الاضطهاد الفرنسي الذي عمل على طمس الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، وقد سعت الحكومة التونسية إلى مساعدتهم وتوفير الدعم لهم حيث تم إحداث مصلحة اجتماعية بوزارة المعارف التونسية تسهر على مصالح الطلبة الجزائريين بتونس، وفي هذا السياق أيضا نظرت وزارة المعارف التونسية في وضعية الطلبة الجزائريين بتونس والتي لا تسمح لهم ظروفهم بالرجوع إلى الجزائر في العطلة الصيفية نظرا للاعتقالات التي كانت تقوم بها السلطات الفرنسية ولهذا أصدرت الوزارة البلاغ التالي:" تعلم وزارة المعارف الطلبة الجزائريين الذين اضطروا إلى الإقامة بتونس أثناء

---

[1]–أنظر الملحق رقم 01.

[2]–حبيب حسن اللولب: التونسيون و الثورة الجزائرية، ج 2 ، المرجع السابق، ص338.

العطلة الصيفية بأنهم يمكنهم الاتصال بديوان الوزير وبالمصلحة الاجتماعية نظرا لإمكانية إسعافهم" [1].

لقد بدأت حركة هجرة السكان الجزائريين إلى الأوطان المجاورة خاصة تونس منذ أن وطأ الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر، وازدادت هذه الهجرة أكثر بعد اندلاع الثورة الجزائرية التحريرية واشتداد رقعة الحرب، إذ تعرض سكان الحدود الشرقية والغربية إلى مضايقات الجيوش الفرنسية خاصة بعد أن شرعت فرنسا في إقامة مخطط عسكري استعماري يتضمن تطهير المنطقة من الحدود الشرقية والغربية الجزائرية تمهيدا لإقامة الأسلاك الشائكة التي عرفت بخط شال وموريس المكهرب، وأصبح سكان هذه المناطق مهددين من القالة شمالا إلى الصحراء جنوبا بالمطاردة والقتل، وقرّرت إنشاء المناطق المحرمة على مساحة واسعة داخل الحدود الجزائرية وبرغم من ذلك تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين الجزائريين إلى تونس، وتعود مظاهرات الروابط والصلات الوطيدة بين الجزائريين والتونسيين إلى عهود قديمة سواء تعلق الأمر بالمظاهر الاجتماعية أو غيرها، وازدادت تماسكا بعد أن هاجر عدد كبير من اللاجئين الجزائريين إلى تونس بسبب السياسة الاستعمارية التعسفية أثناء حرب التحرير[2].

من خلال هذه السنة بدأت أفواج من المهاجرين تصل إلى تونس هروبا من بطش الاستعمار وتعبيرا عن الرفض للسياسة الاستعمارية، ليستقروا خاصة بالمدن الحدودية التونسية وبعضهم وصل أحيانا إلى المناطق الداخلية ليستقر بها وكانت مأساة هؤلاء المهاجرين كبيرة أثناء وصولهم إلى تونس بسبب فقدانهم لكل ضروريات الحياة . فأقامت لهم الحكومة التونسية بالتنسيق مع مصلحة اللاجئين والشؤون الاجتماعية وجبهة التحرير الوطني مراكز على طول الحدود،كذلك قامت الحكومة التونسية بمساع حثيثة لدى الأمم المتحدة من خلال وفدها بتقديم تقرير مفصل عن أوضاع اللاجئين الجزائريين وما يعانونه من صعاب جراء السياسة الفرنسية،

---

[1]–حبيب حسن اللولب: التونسيون و الثورة الجزائرية، ج 2 ، المرجع السابق، ص – ص490–491.

[2]– عسول صالح: "اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956–1962"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008–2009، ص89.

كما ندّد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بالمخاطر التي يتعرض لها الشعب الجزائري ووجه انتقاد شديدا للرأي العام العالمي الذي لا يلتفت لما تقوم به فرنسا تجاه الجزائر، ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني فإن المنظمات الدولية لم تتدخل لإغاثة اللاجئين الجزائريين في وقت مبكر[1].

وخلال الفترة ما بين شهري ماي وسبتمبر من عام 1957م بدأت القوات الفرنسية في تطبيق مشروعها لتطهير منطقة الحدود الشرقية الجزائرية، إذ استعملت القوات الفرنسية المدافع والطائرات لتهديم القرى وحرق المزارع وأمام اشتداد سياسة القمع وحرب الإبادة التي تمت خلال هذه السنة تضاعفت وبصورة مستمرة أعداد النازحين إلى تونس[2].

كما ضاعف الهلال الأحمر الجزائري[3] مجهوداته سنة 1957م لتقديم الاعانات الضرورية للاجئين، إذ قام رفقة الجمعيات والمنظمات الوطنية بحملة تحسيسية ونظّم عدة اكتتابات لجمع التبرعات، واستطاع حث هيئة الصليب الأحمر الدولي بتقديم مساعداتها الانسانية للاجئين، وكسب التعاون معها لتقديم المساعدات وتوزيعها بواسطة فروعه المختلفة، وكانت المساعدات محدودة لا تسد حاجيات اللاجئين الجزائريين ومن أجل الرفع من مستوى هذه المساعدات كان المسؤولون التونسيون ينتهزون كل الفرص لإقناع هيئة الصليب الأحمر الدولي بتقديم مساعدات منظمة لسد حاجيات اللاجئين الجزائريين، وخلال الندوة العالمية للصليب والهلال الأحمر بنيودلهي المنعقدة من 24 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 1957م ، بدأت المساعدات الدولية تفد إلى تونس، وكان الهلال الأحمر التونسي يحض بتعاون محكم مع هيئة الصليب الأحمر الدولي إذ تقدم هذه الأخيرة المساعدات له باعتباره عضو فيها فيقوم بتوزيعها على 37 مركز اللاجئين موزعة على القطر التونسي[4].

---

[1]– مقلاتي عبد الله: دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص87.

[2]– الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1990، ص365.

[3]–أنظر الملحق رقم 05.

[4]– مقلاتي عبد الله: دور المغرب العربي...، المرجع السابق، ص16.

الفصل الثاني

العلاقات التونسية الفرنسية في ظل القضية الجزائرية

المبحث الأول: المفاوضات الفرنسية التونسية

المبحث الثاني: الثورة الجزائرية محرك العلاقات الفرنسية التونسية

المبحث الثالث: تأزم العلاقات بين تونس والحكومة الجزائرية المؤقتة

المبحث الأول: المفاوضات التونسية الفرنسية

أمام تصاعد المقاومة في تونس وعجز الجيش الفرنسي في القضاء على الكفاح المسلّح، وكذلك هزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو في 1954م بالهند الصينية، لجأت فرنسا إلى المفاوضات مع تونس، ففي 18 جوان 1954م دعا اليساري الفرنسي "بيار منداس فرانس"[1].ومثقف يهودي ينتمي إلى الطبقة البرجوازية الفرنسية إلى رئاسة الحكومة الفرنسية لانقاض فرنسا من إفلاسها الاستعماري في آسيا وافريقيا ثم سارعت حكومة "منداس فرانس" بعد انتهائها من مفاوضات جنيف مع الفيتناميين إلى الاتصال بزعماء الحركة الوطنية التونسية وتم الاتصال بين الحبيب بورقيبة و"منداس فرانس" سرّا لإطلاعه على المبادرة الفرنسية وهو في قصر "لافيرتي" "بفرنسا"، وقد علّق بورقيبة عن هذا اللقاء بقوله:" إن الاستقلال يضل الطموح الأكبر للشعب التونسي ومقترحات فرانس يشكل مرحلة حاسمة"، ويدخل موقفه هذا في إطار استراتيجية تكمن في قبول الحلول المرحلية للوصول إلى الاستقلال التام"[2]، وفي 31 جويلية 1954م قدّم "منداس فرانس" إلى تونس في زيارة مفاجئة أعدت في سرية مرفوقا بالمارشال "جوان" و"كريستيان قوشي"، والمقيم العام الجديد "يقولي دولار تور" وتوجهوا كلهم إلى قصر قرطاج، حيث أعلن رئيس الحكومة الفرنسية "منداس فرانس"[3] وبحضور الباي: الأمين باشا عن الاستقلال الداخلي لتونس [4].

---

[1]–ولد بمدينة باريس في 1907/11/01 من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية، تحصل على شهادة الدكتوراه في القانون مارس مهنة المحاماة، عرف على أنه من أشد المعارضين للحرب الفيتنامية، قام بتوقيع اتفاقية السلام مع هوشي منه وفي سنة 1954 وقع الاستقلال الداخلي لتونس، تميز بالشدة والصرامة، سقطت حكومته في 1956 في عهد ديغول توفي في 18 أكتوبر 1982 ، أنظر :غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية، 1945–1958، المرجع السابق، ص142.

[2]–عز الدين معزة: "فرحات عباس والحبيب بورقيبة 1899–2000، دراسة مقارنة تاريخية وفكرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، ص33.

[3]–أنظر الملحق رقم 06.

[4]–خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص169

استجاب الحبيب بورقيبة [1] لهذا الخطاب وصرّح به يوم 01 أوت قائلا:" إن الاستقلال هو الهدف الأسمى للشعب التونسي، ولكن السير نحو هذا الهدف لن يكتسي بعد هذا اليوم صفة الصراع بين الشعب التونسي والفرنسي" أما صالح بن يوسف فقد صرّح قائلا:" إن الاستقلال الداخلي خطوة أولى في طريق الاستقلال التام، إن الاستقلال الداخلي مرحلة انتقالية نحو تحقيق الاستقلال التام الذي كان وسيظل دائما هدفا حزبيا"[2].

بدأت المفاوضات بشرط تصفية جيش التحرير التونسي وتسليم رجاله وأسلحتهم كأساس لبدء المفاوضات فوافق "بورقيبة" على الشرط مما أدى إلى ظهور خلاف حقيقي بين هذا الأخير وبين "صالح بن يوسف" الذي اعترض على نزع السلاح قبل المفاوضة، وأمام هذا التعارض بين وجهتي الزعيمين اضطرت فرنسا من الناحية العملية إلى عدم الإصرار على هذا الشرط، وبدأت المفاوضات ووضعت الإقامة العامة شروطا جديدة لإنهاء القتال في تونس، وأصدرت بلاغا مشتركا مع الحكومة التونسية في نوفمبر 1954م يتضمن سلامة التونسيين بعد تسليم أسلحتهم ووافق بورقيبة على ذلك ليزيد الخلاف بينه وبين صالح بن يوسف"[3].

وبعد سقوط حكومة "منداس فرانس" واصل "إدغارفور"[4] رئيس الحكومة الفرنسية مهمة التفاوض والتي استُؤنفت يوم 15 مارس وتقابل رئيس الحكومة الفرنسية "إدغارفور" بالحبيب بورقيبة" في باريس يوم 22 أفريل 1955م، وفي 01 جوان رجع الحبيب بورقيبة" إلى تونس قادما من مرسيليا بعد أن أصبح يعرف أن اتفاقيات الحكم الذاتي ستوقع بعد يومين فقط ليتم

---

[1]–ولد في 03 أوت 1903 تحصل على شهادة في الحقوق سنة 1928 في فرنسا، أسس الحزب الدستوري التونسي الجديد سنة 1945، وفي جوان 1955 وقّع اتفاقية بين تونس وفرنسا وفي 15 جويلية 1957م ألغى سلطة الباي وأعلن النظام الجمهوري، أصبح رئيسا للجمهورية التونسية إلى غاية الإطاحة به من طرف زين العابدين بن علي في 7 نوفمبر 1987، توفي سنة 2000 شهر أفريل. أنظر: حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية،ج3،المرجع السابق، ص 607

[2]– خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص–ص169–170

[3]–جلال يحي: العالم العربي الحديث والمعاصر، ج3، المكتب الجامعي، الاسكندرية، 2003، ص–ص220– 221.

[4]–ولد بمدينة bégiers الفرنسية في 18 أوت 1908م مارس مهنة المحاماة بباريس والتحق بالحزب الراديكالي انتقل إلى الجزائر للإشراف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية التي كان يرأسها ديغول سنة 1946، تسلم العديد من المناصب في سنتي 1950–1959 وزيرا للمالية وفي سنة 1955 وزيرا للخارجية توفي في 03 مارس 1988م، أنظر: غربي الغالي: المرجع السابق، ص245.

التوقيع على الاتفاقية الفرنسية التونسية يوم 03 جوان 1955م، إذ تحصلت تونس من خلالها على استقلالها الداخلي، ونصّت هذه الاتفاقية على نقل أهم السلطات باستثناء الأمن الخارجي والتمثيل الدبلوماسي[1]، ليتوسع الانشقاق بين "صالح بن يوسف" و"الحبيب بورقيبة" بسبب قبول هذا الأخير مسودة اتفاق الاستقلال الداخلي، كذلك استياء الكثير من رموز الحركة الوطنية ورفضهم لهذا الاستقلال وطالبوا بالاستقلال التام[2].

عاد صالح بن يوسف بعد ثلاثة أشهر من عودة "الحبيب بورقيبة" الذي كان يعتبر المنافس الوحيد، الذي كان يتمتع بشعبية هامة وبعلاقات خارجية جيدة مع القاهرة وقادة الثورة الجزائرية ومع أوروبا، وجاب "صالح بن يوسف" تونس داعيا إلى رفض اتفاقية الاستقلال الذاتي حتى تحصل دور المغرب العربي الثلاث على استقلالها[3].

وأصبح صالح بن يوسف زعيما لحركة المعارضة للاتفاقيات عام 1955م حيث تلقى الدعم القوي من جانب قيادات الحزب الدستوري ذو الاتجاه القومي المعروف، كما وقف ممثل الحزب الدستوري الجديد في القاهرة "ابراهيم طوبال" إلى جانب صالح بن يوسف، حيث أصبح الممثل الرسمي للحزب الدستوري الجديد في لجنة تحرير المغرب العربي، وكانت هذه الأخيرة قد عقدت اجتماعا بالقاهرة بتاريخ 14 أكتوبر 1955م واتخذت فيها القرارات التالية[4]:

- فصل الديوان السياسي للحزب ورئيسه الحبيب بورقيبة عن عضوية اللجنة .
- اعتبار أن سلطات الديوان السياسي قد انتقلت إلى يد الأمين العام "صالح بن يوسف" نظرا لأنه بقي محافظا على المبادئ الإسلامية التي انظم إلى الحزب على أساسها وإلى لجنة تحرير المغرب العربي.

---

[1]-أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، المرجع السابق، ص-ص، 653-654.

[2]-عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص132.

[3]-عز الدين معزة: المرجع السابق، ص340.

[4]-أحمد توفيق المدني: المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2011، ص17.

- بقى ممثل صالح بن يوسف" ابراهيم طوبال" الممثل الرسمي للحزب الدستوري الجديد في لجنة تحرير المغرب العربي إلى أن تمكن جمهور الحزب في تونس من البت في مصير الديوان السياسي الحالي وتعيين المسؤولين الجدد في سياسة الحزب وكذا في جو بعيد عن الإرهاب الفرنسي وضغط الديوان السياسي الحالي[1].

المبحث الثاني: الثورة الجزائرية محرّك العلاقات الفرنسية التونسية

إن امتداد الحرب الجزائرية في الزمان والمكان تسبب في تأزم العلاقات بين فرنسا وتونس، فلقد تيقن المغاربة أن هذه الحرب واحدة في الشمال الافريقي وهم يواجهون عدوا واحدا، ولا شك أن هذا الشعور قد ظهر خاصة بعد حوادث ساقية سيدي يوسف 1958م التي يمكن اعتبارها نقطة تحول في السياسة التونسية[2].

ولقد كانت تونس تعتبر الكفاح الجزائري جزءا من كفاحها ضد النظام الاستعماري، ولقد قبلت التضحية بمصالحها لا بسيادتها، حيث تحملت تونس تعليق المساعدات المالية الفرنسية، وعمليات الاجتياح والغارات الفرنسية، انطلاقا من الجزائر، ولم تكن تونس تتدخل في القرارات السياسية ولا في تحالفات الحكومة المؤقتة الجزائرية التي لم تكن تتلائم غالبا مع توجهات بورقيبة، كما ضلت تتلقى النقد من القادة الجزائريين في الداخل والخارج[3].

اختارت تونس المستقلة وعلى الرغم من كثرة الضغوط الفرنسية والمطامع القطرية لم تقف إلى جانب الثورة الجزائرية وتدخلت في خصوصية الواقع التونسي المتشابك مع الثورة الجزائرية في بلورة موقف متميز كان من أبرز سيماته الواقعية في التعامل مع المشكلة الجزائرية وحماية الاستقلال التونسي وخدمته بكل السبل الممكنة[4].

---

[1]–أحمد توفيق المدني: المعارضة التونسية نشأتها وتطورها ، المصدر السابق، ص18.

[2]–عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955م1962م، منشورات وزارة المجاهدين، دت، دس، ص147.

[3]–الباجي قايد السبسي: الحبيب بورقيبة المهم والأهم، تر: محمد معالي، دار الجنوب للنشر ، تونس، 2011م، ص312.

[4]–عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962م، المرجع السابق، ص96.

وتجدر الاشارة إلى أن الاستقلال التونسي واجه منذ البداية مشكلتين رئيستين: مسألة ضبط العلاقات مع فرنسا، وإتمام مفاوضات الاستقلال التام، ومشكلة الارتباط مع الثورة الجزائرية[1].

إن بورقيبة الذي كان يأمل في إنهاء الحرب ويعوّل على الحلول السياسية، وجد نفسه في فوهة الحرب ومتورطا في القضية الجزائرية فلم يكن بقدوره ضرب التضامن المغاربي للكفاح الجزائري، ولا الحفاظ على علاقات الصداقة مع الحكومة الفرنسية التي كانت تضغط بكل السبل لجعل تونس بلد محايد يخدم الاستراتيجية الفرنسية، وحكمت فرنسا على بورقيبة في التورط في القضية الجزائرية، وقد كان بورقيبة يعلم أن هذه الحرب لا تنتهي إلا بتنازلات مشتركة بين الطرفين[2].

وليس من المبالغة أن نقول إن تونس كانت أكثر الدول تأثرا بالحرب الجزائرية وذلك بحكم ارتباطها الوثيق مع الثورة الجزائرية، وموقعها الاستراتيجي في طريق الإمدادات العسكرية، وتمركز جيش التحرير الجزائري على طول الحدود التونسية الجزائرية[3]. وقد كانت الاعتداءات الفرنسية على الحدود تثير حفيظة التونسيين، وغضب بورقيبة وقد انقطعت العلاقات الفرنسية عدة مرات إثر اختطاف الزعماء الجزائريين في أكتوبر 1956 م، وبعد حوادث ساقية سيدي يوسف لم تستقم العلاقات التونسية الفرنسية على نسق واضح بسبب تأثيرات حرب الجزائر [4].

وخلال عام 1957م تدعم الوجود الجزائري في تونس وتمركزت المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية، وكانت تلجأ إلى التراب التونسي كلما أجبرت على ذلك، ولكنها لا تخوض المواجهات ضد القوات الفرنسية نزولا عند تعليمات بورقيبة وقد تم ضبط مسألة مرور الأسلحة،

---

[1]–عثامنية فاطمة: "بورقيبة والثورة الجزائرية (1954–1962)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة قالمة، 2018/2017م، ص74.

[2]–عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962/1955، ج3، المرجع السابق، ص26.

[3]–عثامنية فاطمة: المرجع السابق، ص75.

[4]–عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، المرجع السابق، ص296.

وأصبحت تديرها الحكومة التونسية، لكنها لم تكن بعيدة عن أعين الفرنسيين وحامت الشكوك حول تورّط بورقيبة[1].

وقد خيمت تبعات حرب الجزائر على العلاقات التونسية الفرنسية وعاشت مناطق الحدود التونسية الجزائرية الحرب بكل ويلاتها، وتعرض سكانها للقتل والاضطهاد، وقد حاول بورقيبة أمام هذه التجاوزات والتطوّرات الخطيرة التوفيق بين علاقة التعاون مع فرنسا، والتضامن مع الثورة الجزائرية[2].

وقد بلغ الأمر بأن صرح بورقيبة بأن بالده مستعدة للاعتراف بوجود قوات فرنسية بقاعدة بنزرت، إذا قبلت فرنسا تسوية القضية الجزائرية وكانت فرنسا تدرك أنه من المستحيل بأن يصدر عن الرئيس بورقيبة مثل هذا العرض لو كان هناك أدنى شك في معارضة الجزائر والمغرب لذلك[3]، وتعد تلك العمليات بالعشرات نذكر من بينها:

- الاعتداء على مشيختي أولاد مسلم والخمايرية في 31 ماي 1957م، أسفر عن مقتل 10 تونسيين من بينهم خميس الحجري، والكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية.
- اشتباك بمنطقة الكويف قرب الحدود 01 سبتمبر 1957م أدى إلى مقتل أربعة جنود تونسيين.
- الاعتداء على منطقة فم الخنقة في 02 جانفي 1958م أسفر عن مقتل 03 شهداء.
- لكن يبقى العدوان على قرية ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 م على الساعة الحادي عشر وخمس دقائق من صبيحة يوم السبت أبرز تلك الاعتداءات على الإطلاق [4]، ورددت في باريس شعارات معادية له ومنددة بموقف تونس المساند للثورة الجزائرية.

---

[1]-عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص292.

[2]-المرجع نفسه، ص293.

[3]-المرجع نفسه، ص294

[4]-عثامنية فاطمة: المرجع السابق، ص76.

إن الإدارة الفرنسية التي راهنت على بورقيبة كانت تعتقد أنه سيمضي في الوقوف إلى صفها إلى أبعد الحدود، ويمنع وصول الأسلحة الى الثوار الجزائريين ويضع حدا لنشاطهم في تونس، لكن حدث عكس ذلك، وعليه فقد خططت الإدارة الاستعمارية لإيجاد فجوة بين النظام التونسي وقيادة الثورة الجزائرية، وذلك بتحميلهم مسؤولية الاعتداءات الفرنسية على المناطق التونسية، وإبراز عجز السلطات التونسية في حماية مواطنيها، واثبات أن سيادتها منتهكة من قبل الجزائريين قبل أن تنتهكها القوات الفرنسية [1].

وشدّت فرنسا الخناق على تونس وقطعت الإعانات الاقتصادية والتقنية، فأمر "غي مول" بتعليق الإعانة الخاصة بتجهيز الدولة التونسية والمقدرة بـ 14 مليار فرنك، وأعلن سفير فرنسا في تونس أن الإجراء أتخذ بسبب موقف بورقيبة من المشكلة الجزائرية. وعلى الرغم من حاجة الحكومة التونسية لهذه المعونة، وتشابك العلاقات التونسية الفرنسية، فقد أعلن بورقيبة أنه لن يقبل بأية معونة فرنسية مشروطة من طرف فرنسا : " إنني أصرح بصفتي رئيس حكومة أننا لسنا بحاجة إلى تلك القروض إذ أريد بها وسيلة ضغط علينا" [2].

[1]–عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، المرجع السابق، ص292.

[2]–محمد حسني عباس: "حول اتجاهات السياسية التونسية"، مجلة العلوم السياسية، تصدرها الجمعية العربية العلوم السياسية، ع2، القاهرة ، ديسمبر 1957م، ص ص 23–28.

المبحث الثالث: تأزم العلاقات بين تونس والحكومة المؤقتة الجزائرية

المطلب الأول: أزمة إيجلي[1] 30 جوان 1958م

إن مظاهر التضامن الذي أكده مؤتمر طنجة والذي أكسب الثورة الجزائرية مزيدا من تضامن الشعوب المغرب العربي معها وما تركه من صدى اعلامي واسع، أصبح هاجس يهدد المصالح الفرنسية في منطقة المغرب العربي، الأمر الذي جعل ديغول[2]يدعو إلى اشتراك الدولتين في بعض المشاريع الاقتصادية لضرب التضامن المغاربي وخدمة المصالح الفرنسية من جهة أخرى، فعرضت على تونس الدخول في المنطقة المشتركة لاستغلال المناطق الصحراوية (O.C.R.S) [3]، وضمن هذه الاستراتيجية استطاع ديغول جر تونس إلى إبرام اتفاقية إيجلي 30 جوان 1958م [4] التي تسمح للشركة الفرنسية STRAPSAL [5] بتحويل البترول الجزائري عبر أنبوب نفط من أبار إيجلي ، مرورا بالأراضي التونسية لتصديره عن

---

[1]–صادقت تونس على اتفاقية يوم 30 جوان 1958م والتي تسمح بمقتضاها للشركة الفرنسية STRAPSA بتحويل البترول الجزائري عبر أنبوب نفط من آبار إيجلي جنوب الجزائر مرورا بالأراضي التونسية لتصديره عن طريق ميناء الصخرة بقابس شمال شرق تونس، وسلوك تونس هذا كان اخلالا بالتزاماتها في مؤتمر طنجة حول وحدة المغرب العربي حيث اعتبرت جبهة التحرير الوطني أن هذه الاتفاقية مخالفة لتعهدات النظام التونسي، وعبرت من رفضها لهذه الاتفاقية أن تونس الشقيقة تدرك جيّدا أن النفط الذي يمر عبر أراضيها هو الذي تستهلكه الطائرات الفرنسية التي دمرت ساقية سيدي يوسف وتدمر كل يوم مثلها في الجزائر، أنظر: عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحررية الجزائرية، المرجع السابق، ص449.

[2]–ولد بمدينة ليل شمال فرنسا عام 1870 من عائلة ليبرالية ومثقفة، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية، عمل في الجيش تحت سلطة الضابط "سان"، انتخب رئيسا للجمهورية الخامسة واستلم مهامه في جانفي 1959، كانت المشكلة الأولى التي واجهته في الفترة اللاحقة هي حرب التحرير الجزائرية. أنظر: شارل ديغول: مذكرات الأمل التجديد1958–1962، تر: سموحي، منشورات أحمد عويدات، بيروت، 1971ص157.

[3]–أنشأت هذه المنظمة بعد إصدار البرلمان الفرنسي قانون فصل الصحراء، وذلك بتاريخ 10 جانفي 1957 وبرى واضعوا القانون الذي جاء في 13 مادة أن الهدف المنوط من إصدار هذه الهيئة هو العمل على التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي لمناطق الجمهورية الفرنسية وهي الجزائر، موريتانيا والسودان والتشاد أنظر: العايب معمر: مؤتمرطنجة المغاربي،دراسة تحليلية تقييمية ،دار الحكمة للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2010 ، ص192.

[4]–محمد شطيبي: المرجع السابق، ص111.

[5]–شركة ستاربستا فرع من شركة كويس التي تملك الدولة الفرنسية 76 بالمئة من أسهمها، أنظر: المجاهد، الخبز المسموم،ع67، ص10.

طريق ميناء الصخيرة بقابس (شمال تونس) [1]، حيث يعد سلوك تونس هذا اخلالا بالتزاماتها في مؤتمر طنجة حول وحدة المغرب العربي (27-30 أفريل 1958م) هذا المؤتمر الذي تم التأكيد فيه على المصير المشترك لبلدان المغرب العربي [2]، وهو الاتفاق الذي عرض على ليبيا في باريس ورفضته جملة وتفصيلا [3].

هذا الإجراء أغضب مسؤولي الثورة واعتبروه يتنافى وروح التضامن، كما يتنافى وقرارات مؤتمر طنجة لأنه من جهة سهّل على المستعمر ابتزاز واستغلال خيرات البلاد الباطنية، ومن جهة أخرى يزود خزينة المستعمر بأموال إضافية لمواصلة الحرب ويخفّف عنها الأعباء المالية التي تعاني منها والتي بلغت أكثر من مليوني فرنكا فرنسيا يوميا مما أرهق هذه الخزينة واضطرها إلى الاستدانة الخارجية، كما أنه يعطي للمستعمر مبررا أساسيا وحجة معنوية يستغلها لمواصلة الحرب على الجزائر، وكسب الرأي العام إلى جانبه ، مفاده أن دول المعرب العربي معترفة بوجوده في الجزائر، بل وبحقه الطبيعي في استغلال خيراتها وإلا لما تعاملت معها[4].

ولقد بادرت صحيفة الثورة الجزائرية إثر التوقيع على نشر النص الكامل للمذكرة التي رفعتها لجنة التنسيق والتنفيذ ،وقد شرحت الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذه المذكرة التبعات الخطيرة التي تترب على توقيع الاتفاقية، مركزة خاصة على النقاط التالية[5]:

- إن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الإعتراف بحق فرنسا بالتصرف في الثروات الجزائرية.
- إن موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعني خرقا لاتفاقيات طنجة.

---

[1]-محمد شطيبي: المرجع السابق، ص111.

[2]-مريم صغير: المرجع السابق، ص89.

[3]-مريم صغير: البعد الافريقي للقضية الجزائرية 1955-1962م، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009م، ص72.

[4]- سعدوني بشير: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية، 1954-1962، ج1، دار صافي، الجزائر، 2013م، ص30.

[5]-جريدة المجاهد: من جبهة التحرير إلى الحكومة التونسية، ع27، 1858/07/22، ص2

- الشعب الجزائري لن يقبل أن يستعمل البترول لتغذية الحرب لاستثماره ضد الجزائر.
- إن بناء هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء.
- إن مشروع الأنبوب هذا من شأنه أن يحقق تعبئة الإحتكارات ورؤوس الأموال الأجنبية وراء فرنسا، في نفس الوقت الذي يمنح فيه الحكومة الفرنسية تبرير استمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي. إن إقامة الدليل على إمكانية استغلال بترول ايجلي في الحال، من خلال مد هذا الأنبوب يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يخدم السياسة الاستعمارية في الجزائر بما يقدم لها من دعم يطيل في أمد الحرب[1].

ورغم كل الجهود التي بذلتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلا أنها لم تنجح في منع الحكومة التونسية من الإمضاء على هذه الاتفاقية كما لم تفلح طنجة التي لم يمض على مقرراتها أكثر من شهرين الوقوف في وجهها[2]، بعد أن تمكنت السلطات الفرنسية من الضغط على الحكومة التونسية وإرغامها على التوقيع على هذه الاتفاقية في 30 جوان 1658 م ، وبذلك يكون الطرف الفرنسي قد نجح في تحقيق عدة أهداف ذات أهمية كبرى وهي:

- ضرب التضامن المغاربي وبالتالي تحقيق انتصار سياسي داخل منطقة المغرب العربي من أجل تحقيق سياستها القائمة على مبدأ فرق تسد.
- خلق خلاف بين الشعبين الجزائري والتونسي.
- استغلال بترول إيجلي بتكاليف ضئيلة جدا[3].

وقد أدى إمضاء الحكومة التونسية على هذه الاتفاقية إلى تأزم العلاقات مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي أدانت في بيان أصدرته لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ11 جويلية 1958

---

[1]–عثامنية فاطمة: المرجع السابق، ص79.

[2]–جريدة المجاهد: الخبز المسموم، العدد 27، 22جويلية 1958، المصدر السابق ،ص01.

[3]–محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1989، ص76.

الاتفاق الفرنسي التونسي[1]، وأعلنت أنها ستفجر أنابيب البترول المارة عبر الأراضي الجزائرية وأنها ستعارض استثمار النفط الجزائري مادامت الحرب قائمة وأنها ستنقل مكاتبها إلى طرابلس[2]، كما اشتد الخلاف أيضا بين الصحافة التونسية وصحافة جبهة التحرير الوطني فقد حاولت صحيفة "أفريك أكسيون Afrique Action" تبرير هذه الاتفاقية بالحجج الاقتصادية باعتبارها ستحقق دخلا ماليا لتونس وتوفر مناصب شغل للأسر التونسية وأن التحسن الاقتصادي يخدم كافة الشمال الإفريقي ويؤمن الخبز اليومي للشعب التونسي[3].

وردت جريدة المجاهد على هذه الحجج بمقال افتتاحي عنوانه الخبز المسموم انتقدت فيه هذه الاتفاقية والموقف التونسي السلبي منها ومما ورد في نص المقال :" إن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل الخبز اليومي الملطخ بالدماء والمذلة والجرائم الاستعمارية وإنما بذلها من أجل أهداف أجل وأعظم "[4]، وهو ما دفع بالسلطة التونسية إلى حجز العدد28 من صحيفة المجاهد وهي في المطبعة في 22 جويلية 1958واضطرت حصة صوت الجزائر للتوقف بعد أن أخضعت برامجها للمراقبة[5]. وعلى إثر ذلك وجه فرحات عباس كلمة عتاب ولوم كبير إلى الحكومة التونسية والشعب التونسي قائلا :" إن أنبوب إيجلي وإن كان سيدر عليكم المزيد من المال إلا أن مروره هذا سيكون على جثث إخوانكم الجزائريين المرابطين في الجبال دفاعا وجهادا من أجل تحرير وطنهم وهو ما أدى إلى نشوب أزمة حقيقة بين الجزائر وتونس إذ قامت السلطة التونسية بإخراج الجرحى والمرضى الجزائريين من مستشفياتها ومهما كانت أضرارهم، حيث تم الإبقاء بهم أمام أبواب المستشفيات بلا رحمة ولا ضمير مما اضطر بالقيادة الجزائرية أن تنقلهم إلى مراكز العلاج بالجبال المجاورة

---

[1]–محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص178.

[2]–عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحررية الجزائرية، المرجع السابق، ص405.

[3]–محمد الميلي: المرجع السابق، ص76.

[4]–جريدة المجاهد: الخبز المسموم، المصدر السابق، ص1.

[5]– Redha malek, L'Algerie a Evain histoire des négociations secretes 1956-1962, Ed Dahdah,1994,p141

وسعت بما تسمح لها ظروفها المادية الشحيحة لتوفير ما يلزمهم من أطباء وممرضين وأدوية[1].

وامتدت المضايقات التونسية لتشمل الجانب العسكري للثورة الجزائرية إذ تم حجز كميات ضخمة من الأسلحة شملت5070 بندقية و2037بندقية رشاشة ومدافع وذخيرة وخلقت عراقيل كثيرة لجيش التحرير الوطني، وقامت بتكثيف حملات الاعتقالات والتوقيفات العشوائية في تونس والتي أضرت كثيرا بنشاط الثورة[2].

وقد كان لهذه الاتفاقية انعكاسات سلبية على الثورة الجزائرية سواء على الصعيدين الداخلي أو الخارجي ويتضح ذلك في النقاط التالية:

- أن هذه الاتفاقية تمثل دعما غير مباشر للاستعمار الفرنسي سياسيا وماديا من طرف الحكومة التونسية مما يؤدي إلى قمع الشعب الجزائري.
- كانت فرنسا تهدف من وراء هذا الاتفاق إلى تغليط الرأي العام العالمي في أن الثورة الجزائرية مرفوضة حتى من طرف جيرانها الذين يتعاملون مع فرنسا بشكل عادي على حساب جبهة التحرير الوطني عاد هذا الأنبوب بالفائدة المالية على فرنسا من أجل تمويل جيشها لقمع الثورة الجزائرية.
- أن هذه الاتفاقية كانت دافعا في تصاعد التواجد العسكري الفرنسي على مستوى المناطق الحدودية الجزائرية التونسية من أجل تأمين أنبوب إيجلي وهذا ما سيخلق صعوبات جمة لنشاط الثورة التحريرية الجزائرية على مستوى المناطق الحدودية[3].

---

[1]–مدني بن العزلي بجاوي: مذكرات مدني بجاوي "مجاهد وشاهد مسار"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص215.

[2]–محمد حربي: المصدر السابق، ص ص178–180.

[3]–اسماعيل دبش: المرجع السابق، ص ص111–112.

المطلب الثاني : الخلاف الحدودي

لقد انساق بورقيبة وراء إغراءات ديغول، فمن القبول بتمرير أنبوب نفط ايجلي إلى تصرف آخر أكثر غرابة وإثارة لمشاعر الجزائريين اتخذه الرئيس الحبيب بورقيبة، وكاد أن يحدث أزمة جديدة بين المسؤولين الجزائريين والتونسيين وهو موقفه من قضية الصحراء[1]. إذ استغل الرئيس التونسي الظروف التي تمر بها الثورة وراح يخطط لتعديل حدوده مع الجزائر باعتبار أن الدولة التونسية صغيرة مقارنة بجيرانها وليس لها إمداد صحراوي مما دفع بورقيبة إلى محاولة ضم أراضي واسعة من الصحراء الجزائرية وكان يريد ترميم حدوده إلى غاية النقطة 233 بدل النقطة 220 مشيرا إلى الاتفاقية الفرنسية التركية عام 1910 وهي منطقة نفطية تقدر مساحتها بحوالي 30 ألف كلم ، ولقد أكد الرئيس التونسي مطلبه أمام المجلس الوطني التونسي في فيفري 1959م معتبرا الصحراء الجزائرية بحرا داخليا تشترك فيه كل الدول المجاورة وقد هدد إذا لم يقبل هذا الاقتراح سوف يرفع القضية الى محكمة العدل الدولية لتأخذ لتونس حقها[2].

ولم يكتفي بالتصريحات، بل سعى إلى تحقيق ذلك بكل الوسائل ليأخذ نصيبه من هذه الغنيمة فاتصل بالجنرال ديغول وعقد الرئيسان اجتماعا[3] يوم 27 فيفري 1961م أثار من خلاله الرئيس بورقيبة قضية بنزرت، ثم تطرق إلى الموضوع الرئيسي الذي جاء من أجله، وهو إعطاءه جزءا من الصحراء، خاصة بعد اكتشاف البترول في المنطقة الحدودية الشرقية المحاذية لتونس وأعلمه بأن المنطقة تمتاز بطبقاتها الرسوبية والتي تعد كخزانات للبترول والغاز الطبيعي.. [4].

---

[1]–بشير سعدوني: المرجع السابق، ص31.

[2]–عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة التحريرية، ج1، المرجع السابق، ص26.

[3]–أنظر الملحق رقم 07.

[4]–بشير سعدوني: المرجع السابق، ص33.

وقد أكد الجنرال ديغول هذه الحقائق في مذكراته، فأوضح أن بورقيبة أثار معه في البداية قضية "بنزرت" إلا أن همه كان منصرفا بشكل خاص إلى توسيع حدوده[1] بضم جزء من الصحراء إليها، وأن وجود النفط أثار في نفسه هذه الرغبة بعد أن اكتشف في الصحراء الجزائرية، ولم يتم اكتشافه في تونس مبررا مسعاه ذاك بأن الحدود بين الجزائر وتونس قد تم تخطيطها قديما بشكل مبهم، وقد رفضت تلبية طلبه ذاك[2].

ولكن حين قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بالتنديد بنص الاتفاق لدى السلطات التونسية، فقامت السلطات التونسية بمنع توزيع جريدة المجاهد وحجز أعداد منها وتوقيف حملات التموين والإمداد بالإضافة إلى فرض رقابة صارمة على اللاجئين والمقيمين في تونس[3].

ويبدو أن بورقيبة أراد بعد توقيع اتفاقية البترول والمطالبة بتوسيع الحدود على حساب الأراضي الجزائرية، ولكن كل هذه الأطماع البورقيبية واجهتها طائرات الجيش الفرنسي بقنبلة منطقة بنزرت في 20 جويلية 1961 م، فكشف الستار على لقاء رامبويي[4]، التي كانت نتيجته إلا الخزي والعار[5].

---

[1]–أنظر الملحق رقم 02.

[2]–شارل ديغول: المصدر السابق، ص114.

[3]–علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960–1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 136–137.

[4]–جرى هذا اللقاء في قصر "رامبوي" يوم 27 فيفري 1961 عرض فيه بورقيبة على ديغول الامكانات الرسمية التي تسمح بتحقيق تطور إيجابي للقضية الجزائرية والتي تتلخص في نقطتين: إجراء التفاوض على أساس قيام الدولة الجزائرية وتقريب شقة الخلاف و الافراج على الزعماء و الغاء المحتشدات. أنظر: عثامنية فاطمة: المرجع السابق، ص82.

[5]–علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص12.

الفصل الثالث

مراحل تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات التونسية الفرنسية

المبحث الأول: المرحلة الأولى 1954-1957

المبحث الثاني: المرحلة الثانية 1958-1962

الفصل الثالث: مراحل تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات التونسية الفرنسية.

المبحث الأول: المرحلة الأولى 1954 إلى 1957

تأثرت تونس بأحداث الثورة الجزائرية، تأثرا كبيرا وانعكست اثار ذلك بصورة أوضح على العلاقات بينها وبين فرنسا، ويرجع ذلك لعدة أسباب وأهمّها أن تونس تقع بين الجزائر ودول المشرق العربي وتمر عبر أراضيها الإمدادات التي تأتي معظمها من هذه الأقطار وتمركز جيش التحرير الوطني فوق أراضها[1].

لم يكن بوسع تونس عشية استقلالها أن تعلن دعمها للثورة الجزائرية، أو تبدي تأييدها لأهداف جبهة التحرير الوطني في كفاحها، خاصّة وأن النفوذ العسكري والاقتصادي الفرنسي بقي سيد الموقف ولم يتحقق استقلال تونس التام، لذا راحت تونس تباشر مفاوضات التعاون النهائية من جهة لتعزيز الاستقلال وتقديم دعمها لنشاط الثوار الجزائريين بصورة خفية، وتناور من خلال بذل الجهود السلمية لإيجاد حلول للقضية الجزائرية من جهة أخرى.

إن نظرة جبهة التحرير الوطني لاستقلال تونس كانت متباينة، إذ أن مسؤولي الوفد الخارجي وثوار المنطقة المتاخمة لحدود تونس كانوا يفضلون استمرار تونس في الكفاح ويرتاحون للتعامل مع أنصار بن يوسف في تزويد الثورة بالسلاح حيث وصل عبد الحي الأوراسي ومحساس[2] إلى التعاون مع المعارضة عبر الجنوب التونسي، أما مسؤولو الداخل فأدركوا أنه لا مناص من التعاون مع الحكومة الجديدة التي أبدت رغبتها في ذلك بفضل تضامن الشعب التونسي وتقريره في مؤتمر الصومام بعد دراسة الوضع بتونس والاعتماد على

---

[1]– العايب معمر: المرجع السابق، ص 94

[2]– ولد سنة 1923 بمنطقة بودواو ولاية بومرداس، بدأ نشاطه السياسي بعد سنة 1940 داخل التنظيم السري اعتقل عدة مرات من طرف الاستعمار الفرنسي، كان من المسؤولين الأوائل لحزب الشعب وشارك في تأسي المنظمة الخاصة، ساهم في تأسيس اتحاد الجبهة بفرنسا ثم انتقل إلى القاهرة سنة 1955 ليكلف مسؤولا عن التسليح بليبيا ثم مسؤولا سياسيا وعسكريا بتونس حيث قام بتنظيم القاعدة وتفعيل نشاطها ، ونظرا لموالاته لابن بلة عارض جماعة الداخل، فتمت تنحيته وتكليفه بشؤون التسليح في ألمانيا إلى غاية الاستقلال توفي يوم 24 فبراير 2013 . أنظر: أحمد محساس: المصدر السابق، ص 434.

المسعى الحكومي وتنسيق العمل مع حكومة بورقيبة في الميدان السياسي والتعبوي، وخاصة إيجاد آلية محكمة لتمرير الأسلحة[1].

لقد تدعم نشاط جبهة التحرير الوطني بتونس منذ شهر ماي 1956م، وذلك بتأسيس النظام السياسي والعسكري للثورة الجزائرية تحت مسؤولية عبد الحي الأوراسي وجماعة الداخل وبعدها بإشراف محساس، حيث توطد النشاط السياسي والعسكري بقاعدة تونس وأطّرت الجالية الجزائرية، كما ازدادت قوة التأييد الشعبي التونسي مع القضية الجزائرية، وقدمت الحكومة الفرنسية تسهيلات معتبرة للثورة الجزائرية وأصبح لهذه الأخيرة نفوذها الخاص في تونس منذ 1956م [2].

أدركت الحكومة التونسية خطورة انعكاسات الثورة الجزائرية على استقلال تونس الذي أكدت أنه ما يزال ناقصا ولن يكتمل إلا بإيجاد حل للقضية الجزائرية، خاصة أن تضامن الشعب التونسي تزايدت أمام القمع الفرنسي المتواصل للشعب الجزائري ومطاردة القوات الفرنسية المرابطة في تونس للثوار الجزائريين، وعليه فقد قام الرئيس بورقيبة منذ 1956 بتقديم اقتراحات للتفاوض بين طرفي النزاع، كما دعا للتعاون بين أقطار الشمال الإفريقي الثلاثة، وإيجاد تسوية للمشكلة الجزائرية في إطار الجامعة الفرنسية – الشمال إفريقية، وتوجّت الاتصالات بين المسؤولين الجزائريين وحكومتي تونس والمغرب بالتهيئة لعقد ندوة تونس في 23 أكتوبر 1956م للتباحث والتشاور فيما يخص وحدة الشمال الإفريقي وسبل فض المشكل الجزائري وعلقت تونس أمالا كبرى على نجاح الندوة، وكان بورقيبة يعتقد أن الحكومة الفرنسية تبدي رغبة في عقد لقاء ثلاثي يجمعه مع الملك **محمد الخامس** [3] والقادة الجزائريين لضبط مطالب مشتركة تقدم إليها لكن ثقة بورقيبة والملك الخامس في فرنسا وثقة زعماء جبهة التحرير

---

[1]– المدني احمد توفيق، حياة كفاح ،ج 3،المصدر السابق، ص 152.

[2]– مقلاتي عبد الله: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص ص 73، 74.

[3]– ولد في مدينة فاس في العاشر أوت 1910 تولى الحكم عام 1927، بعد وفاة والده السلطان يوسف، ساند نضال الحركة الوطنية المغربية المطالبة بتحقيق الاستقلال، الأمر الذي دفعه إلى الاصطدام بالسلطات الفرنسية التي قامت بنفيه إلى كورسيكا ثم مدغشقر، وعلى إثر ذلك اندلعت مظاهرتان مطالبة بعودته إلى وطنه، وأمام اشتداد حدة المظاهرات قبلا السلطات الفرنسية بإرجاعه إلى عرشه في السادس عشر من نوفمبر 1955، وفي عهده تم استقلال المغرب في مارس 1956 توفي يوم

الوطني في قادة الشمال الإفريقي كانت نتيجة [1] حادثة اختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956م وقطع العلاقات التونسية الفرنسية، جنّد الجماهير الشعبية الناقمة لخوض معركة السدود وذلك بهدف الضغط أكثر لمنع اعتداءات القوات الفرنسية والمطالبة بجلائها عن تونس[2].

وخلال عام 1957م تدعم الوجود الجزائري في تونس وارتكزت كثير من المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية وكانت تلجأ إلى التراب التونسي كلما أجبرت على ذلك، ولكنها لا تخوض المواجهات ضد القوات الفرنسية نزولا عند تعليمات السلطات التونسية، وقد تم ضبط مسألة مرور الأسلحة وأصبحت تديرها الحكومة التونسية، لكنها لم تكن بعيدة عين أعين الفرنسيين، إذ حامت الشكوك حول تورط بورقيبة ورددت في باريس شعارات معادية له ومنددة بموقف تونس المساند للثوار الجزائريين، حتى أن أحد العارفين بالشؤون التونسية كتب عام 1958م قائلا: " يبدو أن السيد بورقيبة قد أختار أن يرد لنا الجميل على طريقته فالمساعدات المقدمة إلى الجزائريين قد تواصلت وتضخمت في الآن نفسه..." [3]

إن كانت العلاقات التونسية – الفرنسية تراجعت كثيرا بفعل هذا الحادث إلا أن توجهات الرئيس بورقيبة كان هدفها اللجوء دائما إلى الغرب لطرح قضايا الشمال الإفريقي لهذا قام بمساع مع الرئيس الأمريكي **إيزنهاور**[4] وبخصوص تعاون بلاده مع الولايات المتحدة الأمريكية

---

26 من فيفري 1961 اثر إصابته بنوبة قلبية، تركي ضاهر: أشهر القادة السياسية من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام، بيروت، 1992، ص 120.

[1]– جريدة المقاومة الجزائرية: لسان حال جبهة التحرير الوطني (العدد 2) (15 نوفمبر 1956)، ص12.

[2]– مقلاتي عبد الله: الموقف التونسي من الثورة الجزائرية وانعكاساته على العلاقات التونسية خلال المرحلة (1956. 1957) ، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 211.

[3]– المرجع نفسه، ص 212.

[4]– (1890–1968) من مواليد تكساس تقلد عدة مناصب ومهمات عسكرية حتى وصل لرتبة جنرال خلال الحرب العالمية الثانية، وكان قائد عسكري بقوات الحلفاء في أوروبا الغربية من 1951 إلى 1952، حيث ترأس قوات الحلف الأطلسي ثم ترشح لرئاسة الحزب الجمهوري وانتخب سنة 1952 ليعاد انتخابه مجددا في 1956، كما عرف بمبدأ إيزنهاور وقد نص المشروع على تقديم المساعدة العسكرية لدول المنطقة لمواجهة الخطر الشيوعي وتشجيع قيام تحالفات إقليمية تعتمد بالدرجة الأولى على أمريكا ودعمها السياسي والاقتصادي وترجم هذا المشروع عمليا بإنزال القوات الأمريكية في لبنان 1958 حيث توفي سنة 1969. تركي ضاهر: المرجع السابق، ص– ص 70، 71.

ومحاولة الضغط على فرنسا لإيجاد حلول سلمية للقضية الجزائرية، وتحمس بورقيبة لإقامة مشروع حلف بلدان غربي البحر الأبيض المتوسط وهو تحالف غربي [1]وليبقى محافظا على علاقة طيبة مع فرنسا ومع الغرب ، اقترح بورقيبة سنتي(1956-1957) وانضمام تونس على الأقل في الميدان الاقتصادي إلى حلف بغداد وكذلك إلى (الحلف الأطلسي) ، كما أشار إلى تحالف دول البحر الأبيض المتوسط بكل من إيطاليا وإسبانيا وكما أوحى بإنشاء حلف فرنسي-شمال إفريقي وهو الشيء-حسب رأيه – الذي سيسهل حل القضية الجزائرية التي تعيق كل هذه التحالفات، في الوقت نفسه كان بوريقيبة حريصا جدا على تهيئة مستقبل العلاقات الجزائرية التونسية مع قادة جبهة التحرير الوطني ، وعليه كان لابد أن يثبت للرأي العام التونسي ذلك إذ أنه ورغبة منه في أن يحلّ الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا واقتناعه بأن استقلال تونس سوف لن يكتمل إلا بوضع حلّ للقضية الجزائرية [2].

إن تطور المشكل الجزائري الذي هدد كامل الشمال الإفريقي دفع تونس إلى التأكيد على ضرورة تكتل الشمال الإفريقي، لهذا قام الرئيس بورقيبة بعدة مساع في هذا الاتجاه مع المغرب وليبيا فعقدت تونس معاهدة تضامن وصداقة مع الحكومة المغربية في مارس 1957م وبعد شهرين عقدت معاهدة أخرى مع المملكة الليبية، وأكدت المعاهدتان ضرورة الوصول إلى حل سلمي لقضية الجزائر في إطار تكتل الشمال الإفريقي[3].

إن استمرار مساندة الحكومة التونسية للثورة الجزائرية واعتبارها مشروع الوساطة[4] حلا سياسيا حاسما لمعالجة المشكل الجزائري، بسبب فتور العلاقات التونسية – الفرنسية، وأكدت تونس فشل أسلوب التعاون المنتهج مع فرنسا إذ شكلت مسألة الجزائر حجر عثرة أمام تواصل

---

[1]- عمار قليل: المرجع السابق، ج3 ، ص 133 .

[2]- لمياء بوقريوة: تأثير الثورة الجزائرية على طبيعة العلاقات الفرنسية (1954، 1958)،المرجع السابق ص 46.

[3]- جريدة المقاومة الجزائرية، المصدر السابق ،العدد 15 (20 ماي 1957)، ص 12.

[4]- أنظر الملحق رقم 03.

أسلوب التعاون التي كانت تونس في أمسّ الحاجة إليها لتصنيع البلاد، وهذا ما جعل الرئيس بورقيبة يعيد النظر في سياسة بلاده الخارجية[1].

إن الإدارة الفرنسية التي راهنت على بورقيبة كانت تعتقد أنه سيمضي في الوقوف إلى صفها إلى أبعد الحدود، ويمنع وصول الأسلحة إلى الثوار الجزائريين ويضع حدا لنشاطهم في تونس، لكن بورقيبة أظهر امتعاضا من السياسة الفرنسية وجاهر بذلك بمجرد تحسن موقفه وعلاقاته مع جبهة التحرير الوطني بدءا من بداية 1957م، وعليه خططت الإدارة الفرنسية لإيجاد هوّة بين النظام التونسي وقيادة الثورة الجزائرية، وذلك بتحميل الثوار الجزائريين المسؤولية عن اعتداءات القوات الفرنسية على المناطق التونسية، وإبراز عجز السلطات التونسية عن حماية مواطنيها وإثبات أن سيادتها منتهكة من قبل الجزائريين قبل أن تنتهكها القوات الفرنسية، وأنها تقوم بحماية السكان التونسيين من اعتداءات الخارجين عن القانون.[2]

وإزاء سياسة تونس المتبعة بشأن القضية الجزائرية تلكأت فرنسا في توقيع الاتفاقية المالية والمتعلقة بالقرض الفرنسي لتونس، وأوضحت عن عدم استعدادها لتوقيع هذه الاتفاقية بـ 14 مليار فرنك مادامت تونس وحكومتها تؤيد الثوار الجزائريين، وأمام الضغوط الفرنسية المتوالية أعلن الرئيس بورقيبة موقف بلاده الصريح في رفض شكل التعاون المشروط الذي تطرحه فرنسا، وأكد قائلا: " إنني أصرح بصفتي رئيس حكومة لأننا لسنا لحاجة تلك القروض إذا أريد بها استعمالها وسيلة ضغط علينا، كما مارست القوات الفرنسية بالجزائر ضغوطا على الحكومة التونسية بحجة تتبع الثوار الجزائريين وقطع المساندة التي يتلقونها من تونس، وشهدت القرى والمدن التونسية القريبة من الحدود حملة متزايدة من الاعتداءات والمطاردات، أثارت تذمر السكان الذين تعرضوا للاعتداء وهدمت منازلهم وأتلفت مزارعهم وطالبت الحكومة التونسية

---

[1]– عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1،المرجع السابق ، ص ص 85، 86.

[2]– عبدالله مقلاتي: الموقف التونسي من الثورة الجزائرية وانعكاساته على تطور العلاقات التونسية – الجزائرية خلال المرحلة 1956 – 1957، المرجع السابق، ص 212.

بوضع حد لهذه الأعمال المخالفة للاتفاقيات المبرمة بين تونس وفرنسا والقانون الدولي، أكّدت وجوب احترام سيادة الأراضي التّونسية وجلاء القوات الفرنسية عن تونس [1].

وأعلن سفير فرنسا في تونس أن الإجراء اتّخذ بسبب موقف بورقيبة من المشكلة الجزائرية [2].

وهكذا خيّمت تبعات حرب الجزائر بثقلها على العلاقات التونسية الفرنسية، فعاشت مناطق الحدود التونسية الجزائرية الحرب بكل ويلاتها وتعرض سكانها للقتل والاضطهاد[3] والتهجير، واضطر سكان المناطق الشرقية الجزائرية للجوء إلى التراب التونسي هروبا من تهديدات الجيش الفرنسي الذي كان يخطط لتهجير مناطق الحدود من سكانها وقطع الإعانة التونسية عن ثوار الجزائر، ومن أجل ذلك سنت قيادة الجيش الفرنسي مبدأ (حق المتابعة) داخل التراب التونسي وهو قرار زاد في تردي العلاقات التونسية الفرنسية، إذ ضبطت تعليمات الجيش الفرنسي حدود حق المتابعة في حالتين هما: الرد على أي هجوم للعناصر المتمردة ينطلق من البلاد التونسية ويوجه ضد القوات الفرنسية في الجزائر، ومتابعة العمليات العسكرية التي يشرع فيها بالجزائر خلالها الثوار إلى البلاد التونسية. [4]

ولم تسبب هذه الاعتداءات قطع التضامن التونسي بقدر ما زادته تأججا، ولجأت السلطات الفرنسية للمطالبة بإقامة منطقة حدودية محايدة تفصل الجزائر عن تونس تحرسها القوات الأممية أو قوات مشتركة تونسية فرنسية كإجراء وحيد لكف اعتداءاتها، وأمام فشل أسلوبها العسكري اهتدت إذن إلى مناورة حراسة الحدود بهدف الحد من نشاط الثوار المتزايد وقطع الإمدادات والاتصالات بين تونس والجزائر، وهذا ما أكده رئيس الحكومة الفرنسية أمام مجلس البرلمان بقوله: "... ستعمل الحكومة الفرنسية جميع الوسائل اللازمة لإنهاء الإعانة التي

---

(1)– عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص ص 84، 85.

(2)– عبد الله مقلاتي: الموقف التونسي من الثورة الجزائرية وانعكاساته على تطور العلاقات التونسية – الجزائرية خلال المرحلة 1956 – 1957، المرجع السابق، ص 212.

(3)– أنظر الملحق رقم 08.

(4)– عبد مقلاتي: الموقف التونسي من الثورة الجزائرية وانعكاساته على تطور العلاقات التونسية – الجزائرية خلال المرحلة 1956 – 1957، المرجع السابق، ص 213.

تمنحها تونس (للجزائريين) يجب أن يفهم السيد بورقيبة بأنه يعرض الصداقة التونسية الفرنسية إلى الخطر." [1]

وقد أوضحت الحكومة التونسية استنكارها للاعتداءات التي تسلطها القوات الفرنسية على التونسيين والجزائريين واتخذت إجراءات أحادية للحد منها، ورفضت أي شكل من الأشكال التدخل في تونس، وعدم قبولها بإقامة قوات مشتركة لحاسة الحدود أو أن تقوم القوات أممية بهذه المهمة التي ستكون في غير صالح الجزائريين. [2]

وأمام هذا الرفض واصل غلاة الاستعماريين بالجزائر تهديداتهم للطعن في السيادة التونسية وإثارة المشاكل للحكومة التونسية حتى لا تتوصل لأي اتفاق مع الحكومة الفرنسية يحقق مكاسب للتعاون أو يفضي إلى جلاء القوات الفرنسية من تونس. [3]

إذ قامت القوات الفرنسية بشن هجوم على قرية عيد دراهم الحدودية في ماي 1957م وادعت أن الثوار الجزائريين تسببوا فيه لعرقلة المفاوضات التونسية الفرنسية، وأرادت القوات الفرنسية تحويل هزيمتها العسكرية خلال معركة جبل الكوشة بالتراب الجزائري إلى نصر دبلوماسي بالإدعاء أن الثوار الجزائريين يحاربون فوق التراب التونسي وعلى التونسيين أن يتحملوا مسؤوليتهم. [4]

وفي خطوة تصعيدية أخرى اتخذت شكل العقاب، قامت السلطات الفرنسية بمنع وصول أية شحنة من السلاح إلى الجيش التونسي، مبررة ذلك بأن جزء منه كان يتسرب لجيش التحرير الجزائري. [5]

ولما طلبت تونس رسميا من الإدارة الأمريكية بعض المساعدات الاقتصادية والتقنية الأمريكية، اشترطت أن يكون عن طريق التنسيق مع الجانب الفرنسي لأن تونس لا ترغب في إحراج موقف الولايات المتحدة الأمريكية أمام فرنسا وعدم رغبتها في الإضرار بالعلاقات بين

---

[1]- جريدة المجاهد: العدد 17 (1 فيفري 1958) ،المصدر السابق، ص 2.

[2]- عمار قليل: المرجع السابق، ج2، ص 77 .

[3]- جريدة المجاهد: العدد 18 (16 فيفري 1958)، المصدر السابق، ص 2.

[4]- المصدر نفسه ،ص 3.

[5]- سعيد الصافي: المرجع السابق، ص 231.

الدولتين، وقد كان رد المسؤولين الأمريكيين أنهم من حيث المبدأ مستعدون لتقديم مثل تلك المساعدة، وأعلنوا أنهم سوف يقومون بإرسال بعثة رسمية لتحديد احتياجات تونس ومن جهة ثانية طلبت الخارجية الأمريكية من سفيرها في باريس أن يوضح للمسؤولين الفرنسيين أن الإدارة الأمريكية لا تستطيع أن تتجاهل الطلبات التونسية إلى مالا نهاية، وهو أمر قد يضر بالمصالح الأمريكية مع التأكيد بأن واشنطن تعترف بالنفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا عموما وتونس على وجه الخصوص.

وفي 4 سبتمبر 1957م طلبت تونس رسميا من الولايات المتحدة الأمريكية السلاح الذي كانت فرنسا قد رفضت بيعه لها بسبب الدعم العسكري التونسي لجبهة التحرير الوطني، إذ صرح صدوق مقدم كاتب الدولة للعلاقات الخارجية التونسية للويس جون السفير الفرنسي في تونس" أنه وبعد هجوم القوات الفرنسية على حيدرة وهي قرية تونسية على الحدود الجزائرية أصبح من الضروري الحصول على المساعدة العسكرية الأمريكية من أجل تعزيز وحداتها..." وقد عرضت هذه الحجة من أجل طلب المساعدة والحماية الأمريكية. [1]

وأسرع الكي دورساي لمحاولة إيقاف هذه المساعدة، لكن كاتب الدولة الأمريكية فوستر دالاس كان مقتنعا بحق تونس في تجهيز جيشها الحديث وتنويع تموينه، "من أجل تونس قوية ومستقرة"، وقال: " لأجل هذا الهدف ستخصص الولايات المتحدة مساعدة اقتصادية معتبرة ووافقت على دراسة المطالب التونسية التي لها علاقة بالمحافظة على أمنها الداخلي." وفي يوم 12 سبتمبر 1957م كتب دالاس لبينو قائلا: " لا أريد أن أطور الموضوع بالإيجاب بدون أن أضمن تعهد فرنسا بالرد على المطالب التونسية الخاصة بتجهيز جيشها ... ولابد أن نأخذ بعين الاعتبار، في الوقت الراهن حتمية رد الفعل المباشر للدول الشيوعية، إن لم تقبل الدول الغربية بذلك إن مصلحتنا كما تعلمون محددة بالدفاع عن العالم الحر..." [2]

---

[1]- لمياء بوقريوة: تأثير الثورة الجزائرية على طبيعة العلاقات الفرنسية (1954 – 1958)، المرجع السابق، ص 48.

[2]- المرجع نفسه ، ص 49.

ويبدو أن أمريكا كانت تراوغ المطلب التونسي، إذ أنها كانت لا تريد أن تتدخل مباشرة لمساعدة تونس إذ كانت تعتبره من الشؤون الفرنسية، وتحاول بذلك الضغط على هذه الأخيرة فقط من أجل منع التدخل الشيوعي في المنطقة، والدليل على ذلك تماطلها في إرسال المساعدة العسكرية التي طلبتها تونس منها في الوقت الذي أسرعت فيها القاهرة بإرسال هبة تقدر بـ 3000 بندقية حيث قبل الرئيس بورقيبة ذلك كخطوة لتجميد المعارضة اليوسفية، وتعبيرا عن التضامن العربي الشيء الذي خلخل المخطط الأمريكي ودفع به على تسليم تونس وبشكل فوري مجموعة من الأسلحة لسد باب المساعدات العربية المصرية- الشيوعية معا. [1]

وكان الرئيس إيزنهاور هو الذي قرر بنفسه تسليم 500 بندقية بذخيرتها باسم رمزي أخذت من مخزن القاعدة "وليس" (Wheelus) في ليبيا ولم تجد الحكومة الفرنسية بدا من وراء ذلك إلا لتسهيل عملية دخول الأسلحة، إذ هدد فوستر دالاس بتنفيذ المخطط الأمريكي ابتدءا من 14 نوفمبر 1957م، إذا لم تسلم فرنسا السلاح للحكومة التونسية وبشروط محددة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

وتبقى سنة 1957 م سنة عرفت توترات واضحة في العلاقات الفرنسية – التونسية بسبب موقف تونس من الثورة الجزائرية.

المبحث الثاني: المرحلة الثانية 1958 إلى 1962

نظرا للمراحل المتقدمة التي وصل إليها الدعم التونسي للثورة الجزائرية على الحدود، قررت قيادة الجيش الفرنسي بالجزائر ألا تتعارض عن هذا الدعم وأن ترد على العمليات العسكرية المنطلقة من الأراضي التونسية التي أصبحت تشكل قاعدة خلفية خطيرة عن طريقها يتم تمرير الأسلحة، وأصبحت ملجأ حصينا لإيواء جيش التحرير الجزائري. [3]

---

[1] – لمياء بوقريوة : تأثير الثورة الجزائرية على طبيعة العلاقات الفرنسية (1954 – 1958) المرجع السابق، ص 48.

[2] –لمياء بوقريوة: العلاقات الجزائرية التونسية 1954 – 1962م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة وهران ،2005–2006 ، ص ص، 237، 238.

[3] – حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2،المرجع السابق، ص 208.

اندلعت معركة بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الجزائري على الحدود التونسية الجزائرية بالقرب من ساقية سيدي يوسف، تكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر باهضة تمثلت في قتل خمسة عشرة جنديا فرنسيا وأسر أربعة جنود فرنسيين نقلوا إلى منطقة الكاف، حيث قررت فرنسا الانتقام من هذه القرية التي ساندت ودعمت الثوار الجزائريين [1] واختارت السبت يوم السوق الأسبوعي بقرية سيدي يوسف [2] والذي يأتي إليه الفلاحون لبيع محاصيلهم وشراء البضائع ويعرضون منتوجاتهم بساحة السوق الواقعة أمام دار المندوبية [3]، حيث كان من ممثلي الصليب الأحمر الدولي والصحافة الأجنبية شاهدين على هذا الاعتداء [4].

وعلى إثر اعتقال وأسر الأربعة جنود الفرنسيين كما سبق ذكره، قام رئيس الحكومة "لاغيار" بتكليف الجنرال "دي شاليه" بنقل رسالة إلى الرئيس بورقيبة من أجل التوسط للإفراج على المسجونين الأربعة، إلا أن بورقيبة رفض استقباله بحجة أنه حارب المقاومين التونسيين عام 1954م، فاستبدل هذا الأخير برئيس ديوان لاغيار، لكن بورقيبة رفضه مرة ثانية، وصرح قائلا: " ينبغي أن تدرك فرنسا أن ذلك الوقت الذي كان يكلف فيه قائد جيش برفع احتجاج ما أو بإرسال بارجة حربية لدعم السياسة الاستعمارية قد ولّى، وإذا ما تواصلت العمليات الحربية فإنني سوف أطالب بإرسال قوات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للانتصاب على الحدود." وهذا ما سبب ثوران وهياج الحكومة الفرنسية وتوتر علاقاتها بتونس. [5]

كما قامت القوات الفرنسية بالجزائر بإبلاغ السلطات في باريس بأن " الطيران قد اكتشف عصابات من المهاجرين الجزائريين يعبرون الحدود انطلاقا من الأراضي التونسية وينتشرون

---

[1]– بلخوجة الطاهر: الحبيب بورقيبة، سيرة زعيم شاهد على العصر، ط1، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1999، ص 43.

[2]– جريدة المجاهد: قرية سيدي يوسف الشهيرة فضحت مسؤولية الاستعمار العالمي وجسدت وحدة، ع 18، 1958/02/15، المصدر السابق ص 4.

[3]– حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 208، 209.

[4]– زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954–1962 م مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع ،الجزائر،2009 ، ص 54.

[5]– المرجع نفسه ،ص 55.

داخل المباني والمزارع الجزائرية، وأن عربات الحرس الوطني ترابض على الحدود لمساعدته[1] وكانت نتيجة كل ذلك متابعة وحدات جيش التحرير الجزائري من قبل قوات الجيش الفرنسي على الحدود التونسية في كل مرة باسم "حق المتابعة" الذي كان قد قبل لا سميا من طرف مجلس الوزراء يوم 29 جانفي 1958م[2]، والذي أدى إلى قصف قرية سيدي يوسف بطائرات B26 والتي كانت نتيجتها 72 قتيلا و150 جريحا[3].

وقد أكدت التقارير الأمريكية بأن عملية قصف الساقية لم تكن خطا عسكريا اقترفته السلطات الفرنسية وإنما حكومة " فيلكس غيار" كانت على علم بذلك مسبقا وكانت عملية القصف مسموحة من طرف "روبير لاكوست" المقيم العام في الجزائر وحتى من طرف وزير الدفاع الفرنسي جاك شابون دولما ومن طرف مجلس الوزراء عامة[4].

أما عن الموقف التونسي، فإن الاعتداء وضع الرئيس التونسي في حالة صعبة مما دفعه إلى المزايدة، فتونس بالنسبة للجيش الفرنسي أو جيش التحرير الجزائري تشكل قاعدة إستراتيجية والفرنسيون لا يريدون أن تكون تونس قاعدة انطلاق جيش التحرير الجزائري، والجزائريون لا يريدون تونس أن تصبح جزء من إستراتيجية تطويقهم، و لهذا فإن بورقيبة لم يكن قادرا على اتخاذ موقف الحياد وهو يشعر أن تحرير كامل سيادة البلاد قد أصبح مرتبطا بتطور الحرب في الجزائر، فأعلن مساء يوم قصف الساقية عن بدء معركة الجلاء وطلب بالإخلاء التام للإقليم التونسي من طرف القوات الفرنسية دون استثناء ببنزرت[5].

كما أن دعم تونس للثورة الجزائرية يمثل خيارا استراتيجيا، ليس فقط بسبب إيديولوجية رجل قضى معظم حياته الثورية من أجل استقلال بلاده، ولا يستطيع أن يكون محايدا أمام ثورة يخوضها شعب شقيق وجار، بل أنه كان كذلك خيارا مهما عليه من طرف اعتبارات سياسية

---

(1)– بلخوجة الطاهر: المصدر السابق، ص44.

(2)– المصدر نفسه ، ص– ص ، 44، 45.

(3)– أنظر الملحق رقم 08.

(4)– لمياء بوقريوة، العلاقات الجزائرية التونسية، 1954 – 1962، المرجع السابق، ص208.

(5)– بلخوجة الطاهر: المصدر السابق، ص 45.

لإقناعه بأن استقلال تونس غير كامل مادامت الجزائر تحت بطش الاستعمار الفرنسي، خاصة إذا كانت السياسة الفرنسية تعتبر أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"[1].

إن قصف الساقية قد سرّع وضعية التطور نحو القطيعة في العلاقات الفرنسية التونسية وزاد من حدة التوتر بينهما خاصة بعد اعتراف تونس بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ إنشائها في 19 سبتمبر 1958م، وصيغة الاعتراف بها رسميا جاءت على لسان الرئيس التونسي الذي اعترف بها في مؤتمر صحفي يوم 18 فيفري 1958م مصرّحا بما يلي:" لقد اعترفنا بالحكومة المؤقتة بصفها ممثلا للشعب وللوطن وللدولة الجزائرية"[2].

ولابد أن نوضّح من أن العلاقات الفرنسية التونسية بعد أزمة ساقية سيدي يوسف ثم مجيء ديغول إلى الحكم لم تكن مستقرة بل كانت متوترة ومضطربة، وذلك أن تونس كانت ترغب دائما في يلعب دور رئيسي في القضية الجزائرية، وأظهرت ذلك باعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م، واحتوائها والسماح لجيش التحرير بالتواجد على إقليمها، كما كانت تتمنى أن يكون لها دورا في استقلال الجزائر بلعب دور الوسيط بين فرنسا والحكومة المؤقتة، بالرغم من التحذيرات التي وجهت لها من طرف فرنسا.

وفي هذا النطاق أعلنت الخارجية الفرنسية أن تونس قد تلقت تحذيرا من فرنسا ضد الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية إلا أن هذا التحذير لم يحض بعين الاعتبار لهذا وجهت الحكومة الفرنسية يوم 22 سبتمبر1958 م احتجاجا رسميا لتونس"[3]، مما زاد في توتر العلاقات الفرنسية التونسية.

وبعد عام من واقعة سيدي يوسف، تجددت حملة الوساطة التونسية المغربية، وهذا راجع إلى الرئيس بورقيبة كان يؤمن دائما أن حرب الجزائر هي مفتاح جميع المشاكل القائمة بالمغرب العربي وأن ديغول هو الوحيد القادر على حلها، حيث أنه منذ بداية سنة 1959 صرّح للصحيفة الفرنسية "فرانس سوار":" إن ديغول هو الشخص الوحيد الذي يمكن أن يفعل شيئا

---

[1]- بلخوجة الطاهر: المصدر السابق ، ص206.

[2]- لمياء بوقريوة، العلاقات الجزائرية التونسية 1954 – 1962، المرجع السابق، ، ص207.

[3]- حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1،المرجع السابق، ص437.

بالجزائر وأن أحداث الأيام الأخيرة برهنت على كل حال بأن الجنرال ديغول يتحمل شخصيا مسؤولية السياسة المتعة في شمال افريقيا"[1].

في 17 فيفري 1959 وفي ندوة صحفية تفاجئ الجميع ببورقيبة وهو يعلن فيها تخليه المؤقت لبنزرت مقابل السلام في الجزائر، فصرّح:" إن البديل الوحيد للتخلي عن بنزرت يتمثل في السلم وفي حل المسألة الجزائرية بطرق تفاوضية...، إننا على استعداد للتضحية إذا تمكنا بواسطة بنزرت وبفضل بنزرت مساعدة أشقائنا الجزائريين....أنني أعتقد أنه من الممكن الموافقة على قاعدة فرنسية بتونس مقابل استعجال السلم وتسيير الوفاق وفسح الآفاق الاقتصادية والسياسية، وذلك تمثل بالنسبة لفرنسا في شمال افريقيا سلاما متينا يصبح فيه المغرب العربي أرض تعاون مع فرنسا والعالم الغربي" وحدد بورقيبة ذلك بأجل أقصاه أربعة أشهر[2]، ورغم الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به بنزرت وقيمة العرض إلا أن فرنسا رفضته شكلا ومضمونا وبمرور المهلة أصبح لاغيا[3].

والحقيقة أن بورقيبة أراد من خلال هذا العرض أن يفتح باب للمفاوضات من جديد ولحل القضية الجزائرية كان يتمنى أن تكون مثمرة بين الطرفين.

لقد وجدت الحكومة التونسية نفسها في وضع صعب، وذلك لأنها غير قادرة على منع الجزائريين من التمركز بترابها، وعليها أن تتحكم في تحركهم داخل التراب التونسي وإلا سوف يمس ذلك سيادتها، ومن جهة ثانية فهي معرضة هذا التواجد لأي تدخل عسكري يتقرر من طرف القوات الفرنسية[4].

الشيء الذي ترك بورقيبة لا يتعب في محاولة تليين الموقف الجزائري، فما لبث أن اقترح شهر سبتمبر 1960م فكرة فدرالية جزائرية تونسية، والتي كان يرى من خلالها "أنها فكرة جيدة لأنها ستبني الوحدة وستقود للسلام" غير أنها اصطدمت مرة أخرى بالفشل لأن ديغول كان يرى فيها

---

(1)- عبد الله شريط : ج1،المرجع السابق،ص107.

(2)- المرجع نفسه، ص، ص107-108.

(3)- حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص489

(4)- سعيد الصافي: المرجع السابق، ص236.

مناورة لجعل فرنسا في مواجهة بلدين، أحدهما مستقل ذو سيادة والآخر لا يزال تحت السيادة الفرنسية[1].

لقد كانت المرحلة الأولى لمحاولة فرض الانسحاب للقوات الفرنسية منذ 4 جانفي إلى 5 فيفري 1960م وهي مرحلة مهمة لأنها ستوضح المعركة الحقيقية لبنزرت في 19 جويلية 1961م، فالحكومة التونسية ومنذ سنة 1955 إلى سنة 1959م اتخذت عدة قرارات من أجل الانسحاب من بنزرت، وقد قدم طلب الانسحاب رسميا بصفة شفهية يوم 04 جانفي 1960 من طرف وزير الخارجية التونسي إلى بوانيه (J.M Boegner) سفير فرنسا بتونس، ليجيبه هذا الأخير إجابة سلبية، وقد أكد هذا الطلب الرئيس بورقيبة في خطاب جماهيري يوم 25 جانفي 1960، وحدّد فيه تاريخ 8 فيفري 1960، تاريخا للمعركة في حالة الرفض الفرنسي"[2].وكان السبب الرئيسي وراء هذه الخطوة هو الاتفاق الذي جرى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب في الرباط يوم 22 ديسمبر من سنة 1959م حيث وعدت واشنطن بانسحاب قواتها من القواعد الأمريكية الموجودة بالمغرب في أجل أقصاه 4 سنوات أي قبل نهاية عام 1963، ثم ليتفاجئ بالاتفاق المغربي الفرنسي بتاريخ 1 سبتمبر 1960 الذي يقضي بانسحاب القوات والمنشآت الفرنسية من كامل الأراضي المغربية قبل 02 ماي 1961، فاعتبر بورقيبة ذلك تلاعبا من طرف الحكومة الفرنسية، إذ كان الأمل ضئيلا في إقدام الجنرال ديغول على التفاوض مع التونسيين من أجل الجلاء عن بنزرت"[3].

تمادت الحكومة الفرنسية في عجرفتها بعدم اكتراثها، حيث قابلت الدعوة التونسية بإرسال المزيد من التعزيزات العسكرية استعدادا لتنفيذ جريمتها رافضة لغة الحوار ومتناسية أن تونس دولة مستقلة ذات سيادة وأن الوجود الفرنسي غير شرعي[4].

---

[1]- سعيد الصافي: المرجع السابق ، ص237.

[2]- بلخوجة الطاهر: المصدر السابق، ص-ص45-47.

[3]- المصدر نفسه، ص-ص47-48.

[4]- حبيب حسب اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص239.

لقد نفذت فرنسا جريمتها ضد الشعب التونسي الذي كان يطالب بسيادته الكاملة وبحقه في بسط نفوذه على الأراضي التونسية، وأنها تكن له الحقد والضغينة، ولم تغفر له مواقفه الداعمة للشعب الجزائري، ولهذا تراها تستغل الأحداث لتصب جم غضبها على الشعب التونسي الذي طبعت في حقه الحصار الحالي والاقتصادي والاعتداءات المتكررة، وهخذا مازاد في توتر وتأزم العلاقات التونسية والفرنسية[1].

وما إن حل الرابع من نوفمبر سنة 1960 حتى إعلان الجنرال ديغول عن تنظيم استفتاء بحصوص القضية الجزائرية والذي كان استفتاء ناجحا نظم بتاريخ 08 جانفي 1961، إذ صوت 75% من إجمالي الناخبين على السماح للجنرال ديغول بحل القضية الجزائرية واستنتج بورقيبة ما مدى تطور السياسة الفرنسية إزاء المنطقة وفي نفس الوقت سيطرت القضية الجزائرية على تفكير المسؤولين الفرنسيين والتي حالت دون الوقت مناقشة قضية الجلاء عن بنزرت[2].

لقد بذل الرئيس بورقيبة جهودا كبيرة في شهر فيفري 1961 قصد عودة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، توجت بلقاء الرئيس بورقيبة مع ديغول بباريس في 27 فيفري 1961، في حين يذكر ديغول أن بورقيبة حرص على اللقاء به ليعرب عن تأييد موقف إجراء المفاوضات مع الجزائريين، وعن رغبته في ان يقوم بمهمة التوفيق أثناء المحادثة، غير أنه يعتزم أيضا على الحصول على بعض المكاسب، وذكر أن محاوره قضية بنزرت وقضية بلاده ناحية الحدود الصحراوية[3].

ثم تقدمت الأحداث وبدأت المفاوضات بين قادة جبهة التحرير الوطني الذين والحكومة الفرنسية، وهي كشف طريقها نحو اتفاقيات ايفيان حينها رأى بورقيبة أن استقلال الجزائر على وشك ان يتحقق وهو لم يتغلب بعد على خصومه اليوسفيين، ودون ان يحصل على شيء من الصحراء الجزائرية، مهددا بقيام جمهورية ثورية سوف تتجه نحو الانتقام منه بدعم من

---

[1]– حبيب حسب اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص240

[2]– بلخوجة الطاهر: المصدر السابق، ص49.

[3]– ديغول: مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص405.

خصومه، فاتجه إلى واشنطن في ماي 1961 ليطلب منها إقناع باريس بسحب قواتها من مدينة بنزرت، غير أن الحكومة الفرنسية ردت عليه بالتصعيد وأمرت بتوسيع مهابط الطيران في قاعدة سيدي أحمد ببنزرت، وأمر بورقيبة السلطات بوقف الأعمال، إلا أن فرنسا رفضت وردت بإنذار مدة 48 ساعة وإذا لم تستأنف الأعمال فالحل يكون بالقوة [1].

كان بورقيبة ولرغبة في نفسه يريد المجابهة، ليسجل من خلالها البطولة التي لم ينسب له تسجيلها في السابق، وليثبت لأعدائه أنه ليس رجل سياسة وفقط بل هو كذلك رجل حرب، كما أن تقديم مفاوضات إيفيان بسرعة دون أن يحقق الرئيس أمانيه وتجاهلها ما دفعته تونس من ثمن جعلته يفكر في إلحاق شكل من أشكال الإهانة للجنرال ديغول، ويبدوا أن بورقيبة كان لا يريد تأجيل تسوية بنزرت حتى حل القضية الجزائرية مما أدى تأزم العلاقات بين تونس وفرنسا[2].

وفي شهر جوان وبعد فشل مفاوضات إيفيان الأولى (20 ماي-13 جوان 1961م) جعلت بورقيبة متخوفا من إطالة وتمديد الحرب في الجزائر حيث كان ينتظر حلا للقضية الجزائرية من أجل إعلان مشاكل بلاده وهي النزوح التام عن بنزرت والاعتراف بالحدود بين الصحراء والجنوب التونسي[3].

لكن رد الحكومة الفرنسية كان قاسيا بالنسبة له، ففي 19 جويلية من سنة 1961م ولأول مرة يجد بورقيبة نفسه يسبح التيار وهو لا يستطيع مقاومته، فكانت المجازفة فبأمره توجه حوالي 15 ألف مواطن من الرجال والنساء أغلبهم كانوا مسلحين ومعهم رجال من الحرس الوطني والشرطة للتجمع حول القاعدة وكانت المأساة لشعب بكامله إذ سقط الآلاف منهم في بضع دقائق، وكانت النتيجة مذبحة راح ضحيتها خمسة آلاف قتيل[4]. وهو ما أدى إلى توتر العلاقات الفرنسية التونسية وأقنع بورقيبة بالفاشية الفرنسية.

---

[1]- سعيد الصافي: المرجع السابق، ص ص240-241.

[2]- لمياء بوقريوة: العلاقات التونسية الجزائرية، المرجع السابق، ص211.

[3]- المرجع نفسه: ص-ص 211، 212

[4]- بلخوجة الطاهر: المصدر السابق، ص-ص72، 78.

وبعد هذه الفاجعة اتجه بورقيبة إلى الميدان الذي يجد فيه نفسه وقدم شكوى لمجلس الأمن مطالبا بالجلاء عن بنزرت وكسب القضية في 25 يونيو 1961م حيث صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كان يرأسها المنجي سليم لصالح الانسحاب من القاعدة بنزرت، لكن القوات الفرنسية لم تنسحب إلى في 15 أكتوبر 1963 في وقت حدده الجنرال ديغول[1].

[1]- لمياء بوقريوة: العلاقات التونسية الجزائرية، المرجع السابق، ص209.

خاتـــمة

الخاتمة

من خلال متابعتنا الموضوع بمختلف حيثياته وتطوراته وتتبع جوانبه المختلفة حاولنا أن نستخلص جملة من النتائج وهي كتالي:

- لقد أكدت المواقف الرسمية والشعبية بتونس اهتمامها بالقضية الجزائرية وتجاوبها معها، وأظهرت في المقابل استنكارها للسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، وارتبط دعمها لنشاط الثورة الجزائرية ارتباطا وثيقا بطبيعة علاقتها مع جبهة التحرير الوطني، ومن جهة أخرى عملت الثورة الجزائرية على تجنيد كل الظروف والطاقات لتفعيل هذا التضامن، والدعم التونسي المقدم في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاعلامية.
- ومن خلال تتبع مسيرة العلاقات الجزائرية التونسية يتبين لنا أن الموقف التونسي ارتبط بحجم الضغوط الداخلية والخارجية المسلطة عليه، ومدى استعداد الجزائريين لتنظيم نشاطهم وتحديد سياستهم وقد تمكنت جبهة التحرير الوطني من تجاوز مشكلاتها في قاعدة تونس وفرض نفوذها بالقوة والاستفادة من ضروب الدعم التي أتاحها الاستقلال التونسي.
- لم تستطع تونس التي كانت تحضر استقلالها أن تجتنب ما يحدث في الجزائر ووجدت نفسها مقحمة ضمن تطورات القضية الجزائرية ولم تثن سياسة البطش التي مارستها القوات الفرنسية بفعل إيقاف المساعدات الاقتصادية والعسكرية الفرنسية، ولا الاجراءات التعسفية من خلال قصف ساقية سيدي يوسف بحجة ملاحقة الثوار عزم التونسيين على تقديم العون للثورة الجزائرية، ولم يتوان الرئيس بورقيبة على إيجاد حل لمشكلة توقيف المساعدات الاقتصادية والعسكرية لبلاده من طرف الحكومة الفرنسية وسعى جاهدا إلى إيجاد حل عن طريق الدول الغربية.
- إن العلاقات التونسية الفرنسية لم تكن على وتيرة واحدة بل تميزت بالتذبذب حيث عرفت سنة 1958-1960م تأزم في العلاقات نتيجة لجملة من العوامل خاصة بعد مجيء ديغول إلى الحكم واتباعه الترغيب من خلال عرضه للاتفاقيات التعاون الاقتصادي مع النظام التونسي

(اتفاقية إيجلي 30 جوان 1958) وميول هذا النظام أيضا إلى خدمة المطامح والمصالح القطرية على حساب دعم القضية الجزائرية.

- على الرغم من استمرار الدعم الشعبي التونسي للثورة الجزائرية إلا أن المواقف الرسمية بدأت تتأثر بالسياسة الفرنسية التقسيمية وتظهر طموحاتها القطرية على حساب مبادئ التضامن المشتركة وقد نجحت بذلك السياسية الاستعمارية في ضرب التحالف الجزائري التونسي مما أدى إلى ظهور مشكلات حادة مثل (أزمة إيجلي، أزمة الكاف، الحدود... إلخ) ترتب عنها دخول العلاقات التونسية الجزائرية مرحلة التراجع، وأثرت تلك المشكلات والمصاعب سلبا على علاقة جبهة التحرير الوطني بالنظام التونسي.
- بعد جملة الازمات التي شهدتها العلاقات التونسية الجزائرية شهدت 1960-1962م انفراج في العلاقات كان ورائها تعقل الساسة الجزائريين واعتمادهم سياسة المهادنة اتجاه تونس على اعتبار أن الثورة قد قطعت شوطا مهما، وليس من مصلحتها أن تدخل في صراعات وأزمات إضافية إلى أن الرأي العام التونسي والحركات النقابية العمالية بالتنسيق مع التنظيمات الاجتماعية والمهنية المتعددة المدعمة بتأثير من قادة سياسيين في الحركة الوطنية التونسية واصلوا دعمهم للثورة الجزائرية ولم يتأثروا بجملة هذه النزاعات.
- إن الدعم التونسي للثورة الجزائرية والتضامن الشعبي اللامحدود مع القضية الجزائرية كانت له ردود فعل عكسية من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية على الشعب التونسي تمثلت بالخصوص في القصف ساقية سيدي يوسف والعدوان الفرنسي على رمادة وبنزرت، وكذا استهدف الجالية التونسية بالمجهر كل هذا من أجل عزل الثورة الجزائرية على محيطها المغاربي للقضاء عليها في مهدها.

الملاحق

الملحق رقم (01): الشعب التونسي يطالب مشاركة الوزراء المسجونين في المفاوضات ويؤكد تلاحم الشعبين برفع أعلام البلدين.

التعاون مايزال ممكن

المجاهد

لا بد ان يشارك كل وزرائنا في المفاوضـــار

المصدر: جريدة المجاهد، العدد 96، الاثنين 9 ذو الحجة/22 ماي 1961، ص 01.

المصدر: جريدة المجاهد، ع96، الاثنين 22 ماي 1961، ص01

الملحق رقم (02):بيان الحكومة المؤقتة الاحتجاجي على خطاب الرئيس بورقيبة يوم 17 جويلية 1961م

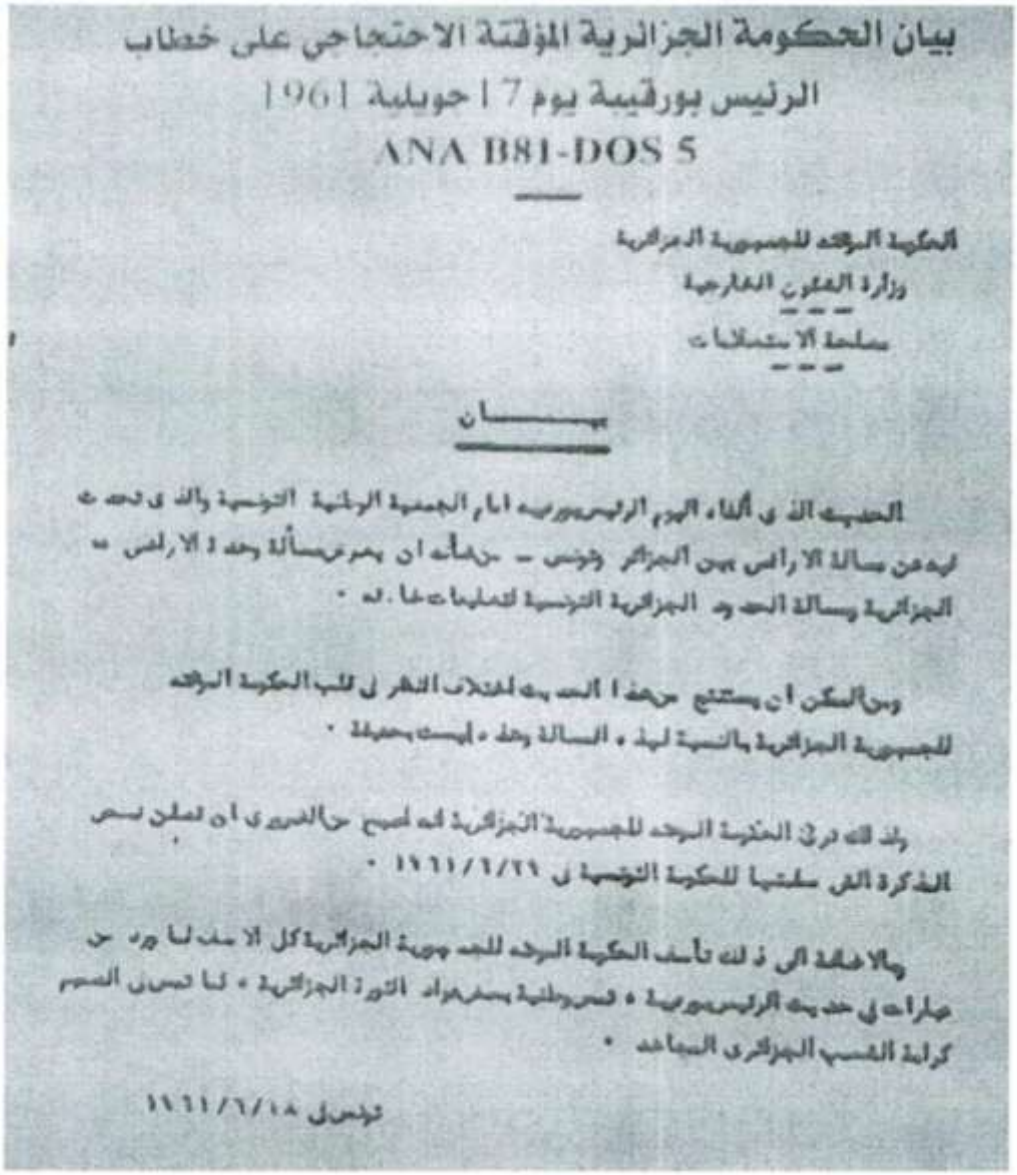

بيان الحكومة الجزائرية المؤقتة الاحتجاجي على خطاب
الرئيس بورقيبة يوم 7 | جويلية 1961
ANA B81-DOS 5

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
وزارة الشؤون الخارجية
مصلحة الاستعلامات

بيـــــان

الحديث الذي ألقاه اليوم الرئيس بورقيبة امام الجمعية الوطنية التونسية والذي تحدث فيه عن مسألة الاراضي بين الجزائر وتونس - من شأنه ان يعرض مسألة وحدة الاراضي الجزائرية ومسألة الحدود الجزائرية التونسية لتعليمات خاطئة .

ومن الممكن ان يستنتج من هذا الحديث لاول النظر ان لدى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالنسبة لهذه المسألة وجهة ليست صحيحة .

ولذلك ترى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية انه لصالح الحق ان تعلن نص المذكرة التي سلمتها للحكومة التونسية في ١٩٦١/٦/٢١ .

وبالاضافة الى ذلك تأسف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل الاسف لما ورد من عبارات في حديث الرئيس بورقيبة ، تمس وطنية بعض رواد الثورة الجزائرية ، لما تمثل من الدم كرامة الشعب الجزائري المجاهد .

تونس في ١٩٦١/٦/١٨

عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص147.

الملحق رقم (03): بلاغ الرباط المغربي – التونسي بخصوص الوساطة يوم 21 نوفمبر 1957

اجتمع جلالة الملك محمد الخامس و فخامة رئيس الجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة يوم 20 و 21 نوفمبر 1957 بالرباط للتشاور طبقا للمعاهدة الأخيرة و التعاون المبرمة بين البلدين ، و استعرضا المسائل ذات المصلحة المشتركة ، فسجلا بارتياح اتفاقهما الكامل.

و قررا عقد ندوات دورية في المستقبل ، ودرس رئيسا الدولتين القضية الجزائرية بصورة خاصة و نظرا للحرب القائمة بين إخوانهم الجزائريين الذين تجمعهم و إياهم شتى الروابط و بين الشعب الفرنسي الصديق.

فإن جلالة ملك المغرب و فخامة رئيس الجمهورية التونسية يوجهان إلى الطرفين نداء حارا لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حل عادل يفضي إلى تجسيم سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة و كذلك إلى ضمان المصالح المشروعة لفرنسا و رعاياها بالجزائر.

و لهذا فإن رئيسي الدولتين يعرضان وساطتهما على فرنسا و على قادة جبهة التحرير الجزائرية . و هما واثقان من أن إراقة الدماء ستنتهي بهذه الطريقة، و ستقف الحرب التي تهدد الأمن و الاستقرار بشمال أفريقيا و تحل بالسلم في هذه الرقعة من العالم.

الرباط 21 نوفمبر 1957.

المصدر: جريدة المجاهد، ع11، 30 نوفمبر 1957، ص7

الملحق رقم (04): خريطة تبيّن نقاط تمرير الأسلحة والقواعد الخلفية للثورة في تونس

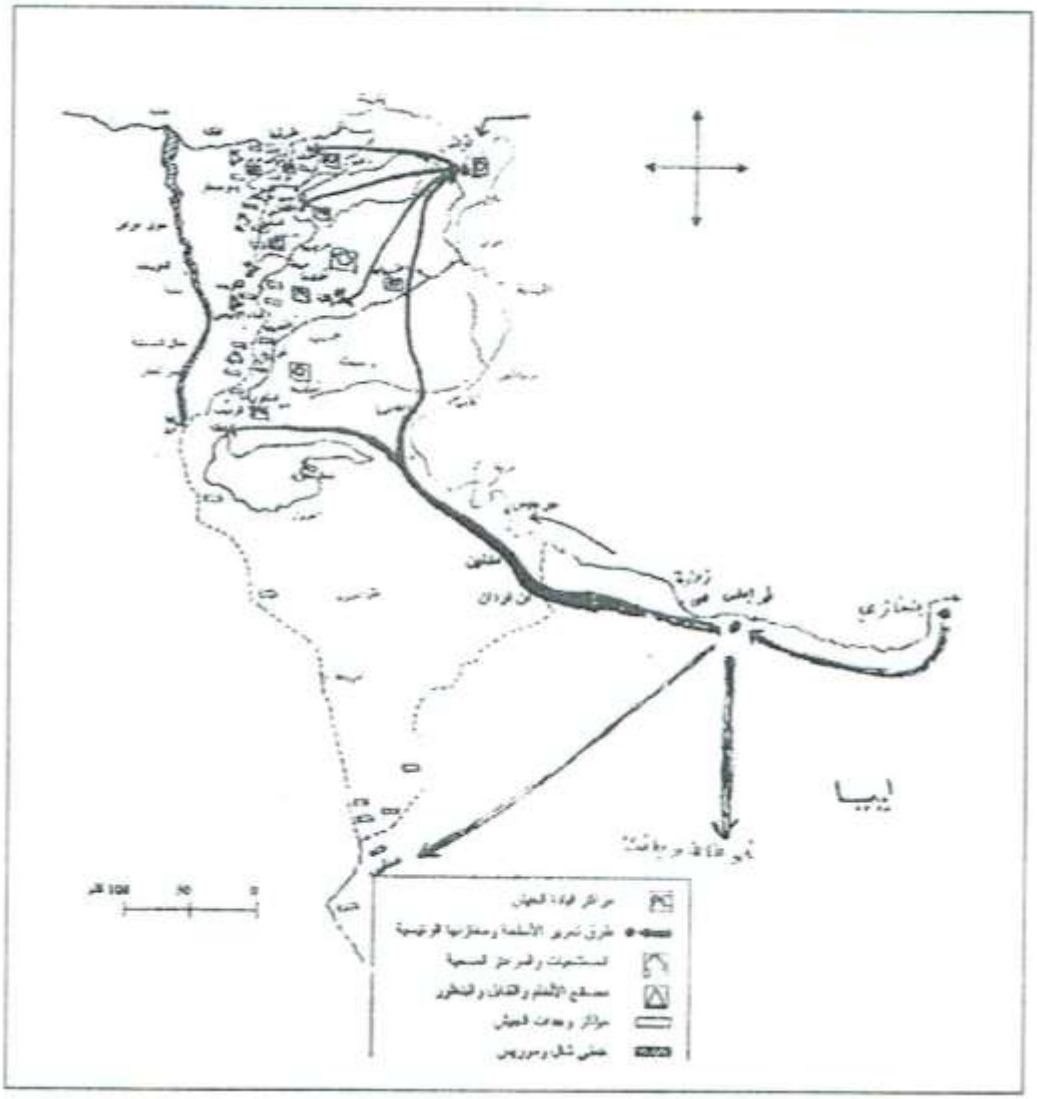

المصدر: عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص203

الملحق رقم (05):وصل تبرع الهلال الأحمر التونسي بقيمة خمس آلاف وتسع مائة فرنك للاجئين الجزائريين من طرف السيد يوسف الزيتوني

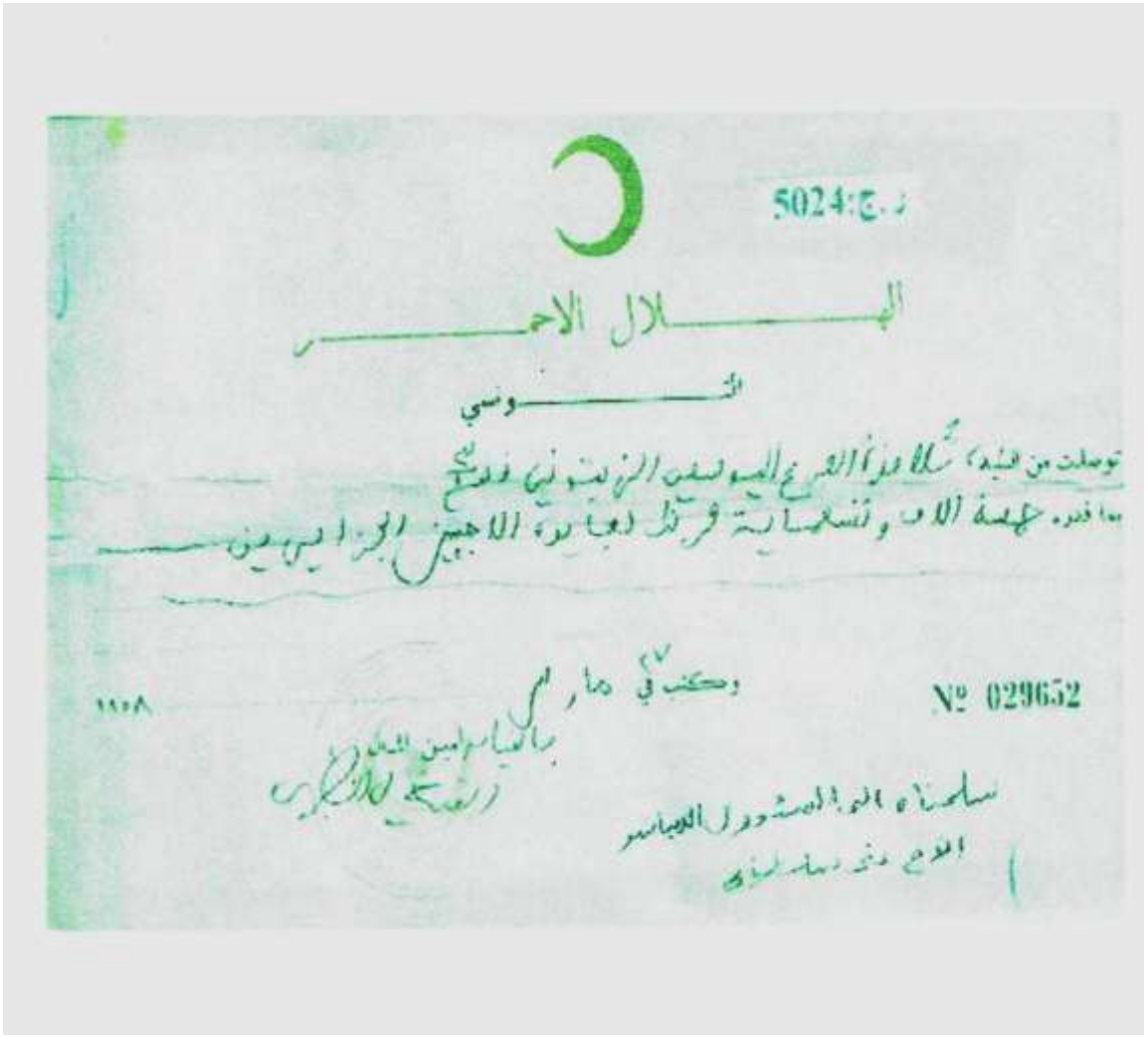

المصدر: متحف المجاهد، تبسة

الملحق رقم(06): مانديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية أثناء استقباله من طرف الأمين باي 31 جويلية 1954 في إطار المفاوضات الممهدة للإستقلال الداخلي.

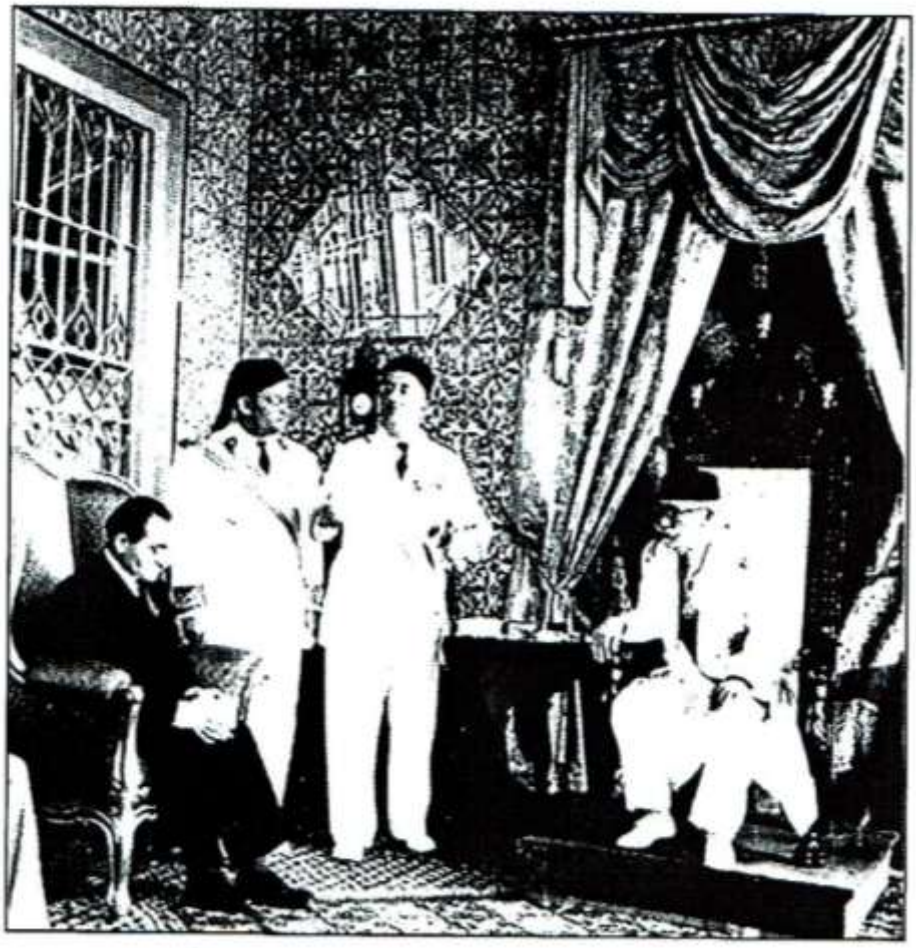

المصدر: خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص171

الملحق رقم (07): لقاء الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة مع شارل ديقول بفرنسا

المصدر: www.alamy.com/farhat.html

تمت زيارة الموقع بتاريخ: 18 أفريل 2019 على الساعة: 15:30.

الملحق رقم (08): ضحايا مجزرة ساقية سيدي يوسف

المصدر: متحف المجاهد، ولاية تبسة

قائمة المصادر

المراجع

المصـــــــــــادر

-الكتب باللغة العربية:

1-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1909-1930، ج2، ط5، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005.

2-أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر 1830-1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007.

3-أحمد توفيق المدني: المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2011

4- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات)، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

5-أحمد قصاب: تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تعريب حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، 1986.

6-أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر، الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، حيدرة، 2003

7-الباجي قايد السبسي: الحبيب بورقيبة المهم والأهم، تر: محمد معالي، دار الجنوب للنشر ، تونس، 2011م

8- بلخوجة الطاهر: الحبيب بورقيبة، سيرة زعيم شاهد على العصر، ط1، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1999،

9-بن يامين ستورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1974-1989)، تر: الصادق العمري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.ت.

10- الحبيب ثامر: هذه تونس، مكتب المغرب العربي، دط، مطبعة الرسالة، دت.

11- الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1990.

12- شارل ديغول: مذكرات الأصل 1958-1962، تر: سمير سموحي، منشورات عويدات، بيروت، 1971

13- صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلومصرية، 1993.

14- على كافي: مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

15- الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1984.

16- فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)، تر: أبو بكر رحال، نص: عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2010.

17- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، د.ط، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994

18- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983

19- مدني بن العزلي بجاوي: مذكرات مدني بجاوي "مجاهد وشاهد مسار"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012

- **الجرائد**

1 .جريدة المجاهد العدد 17 1958/02/01

2 .جريدة المجاهد العدد 18 1958/02/15

3 .جريدة المجاهد العدد 27 1958/07/22

4 .جريدة المقاومة العدد 02 1956/11/15

5 .جريدة البصائر: العدد 57، بتاريخ 1948م

المصادر باللغة الأجنبية:

1-Redha malek, L'Algerie a Evain histoire des négociations secretes 1956-1962, Ed Dahdah,1994,p141

المراجع باللغة العربية:

- **الكتب**

2- أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)، د.ط، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، 2008.

3- اسماعيل دبش: السياسة والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009

4- بشير سعدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربيية من الثورة الجزائرية 1954-1962م، ج1، دار حدائي، الجزائر، 2013م

5- بوبكر حفظ الله: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

6- تركي ضاهر: أشهر القادة السياسية من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام، بيروت، 1992.

7- جلال يحي: العالم العربي الحديث والمعاصر، ج2، المكتب الجامعي، الاسكندرية، 2003

8- حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، دار السبيل للنشر والتوزيع، ط1، 2009

9- حقظ الله بوبكر: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، الجزائر، طاكسج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.

10- خليفة الشاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

11- سعدوني بشير: الثورة الجزائرية في الخطاب الرسمي، مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية، 1954-1962، ج1، دار صافي، الجزائر، 2013م.

12- سعدي وهيبة: الثورة الجزائرية مشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2009.

13- سعيد الصافي: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض رئيس للكتب والنشر، بيروت، 2000.

14- الصادق الزمرلي: أعلام تونسيون، تقديم عمارني الساحلي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1986.

15- العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دط، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

16- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958م، منشورات وزارة المجاهدين، دت، دس

17- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، دس، دط،

18- عثمان مسعود: الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.

19- علي أحمد سعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

20- عمار بن سلطان: الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م.

21- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1999.

22- عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

23- عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة في (1954-1962م)، م.و.ك الجزائر، 1985.

24- غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية، 1945-1958، دار غرناطة، الجزائر، 2009

25- محمد الازهر الغربي: تونس رغم الاستعمار، ط1، دار نقوش عربية، تونس، 2013.

26- محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1989

27- محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب: محمد الشاوش، ط3، دار مراس، 1993.

28- محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

29- مريم صغير: البعد الافريقي للقضية الجزائرية 1955-1962م، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009م.

30- مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

31- مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962. دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

32- معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

33- مفلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الورة الجزائرية، ج2، الجزائر، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009 .

34- مقلاتي عبد الله: دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، الجزائر، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009.

35- يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من هلال نصوص (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

36- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954م، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

37- يحي جلال: تاريخ المغرب الكبير من اقدم العصور حتى الوقت الحاضر، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، 1996

38- يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1990

المجلات:

1. ابراهيم لونيسي: "مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية"، مجلة المصادر، العدد1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2005
2. الأمين بشيشي: "دور الاعلام في معركة التحرير"، مجلة الثقافة، ع104، سبتمبر وأكتوبر 1994، الذكرى الأربعون لاندلاع الثورة، الجزائر.
3. حبيب حسب اللولب: الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين (1955م-1962م) التحديات والرهانات، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، 2017
4. محمد حسني عباس: "حول اتجاهات السياسية التونسية"، مجلة العلوم السياسة، تصدرها الجمعية العربية العلوم السياسية، ع2، القاهرة ، ديسمبر 1957م
5. يوسف مناصرية: "النشاط الوطني والوحدوي العربي الاسلامي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين 1940-1953"، مجلة موافقات، عدد6، المعهد الأعلى لأصول الدين، جامعة الجزائر، 1998.

الرسائل الجامعية

1. أسماء قسطالي: فاطمة الزهراء بوزيان: النضال السياسي والنقابي في تونس 1946-1956م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة خميس مليانة، 2016-2017
2. رضا ميموني: دور الوطنين المغاربة في حركة تحرير تونس والمغرب من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
3. عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائري 1954-1962م، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007-2008م
4. عثامنية فاطمة: "بورقيبة والثورة الجزائري (1954-1962)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة قالمة، 2018/2017م
5. عز الدين معزة: "فرحات عباس والحبيب بورقيبة 1899-2000، دراسة مقارنة تاريخية وفكرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة.
6. عسول صالح: "اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية الآداب والعلوم الانسانية: جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
7. مالك طارق: "الاعلام والادارة في الثورة التحريرية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة تبسة، الجزائر، 2009.
8. محمد شطيبي: "العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962م"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

- **المقـــــــالات**

1-الرشيد إدريس: صور من كفاح تونس واستقلالها، جريدة المنار، العدد04، الجمعة 23 ماي 1952.

2-العياشي علي: نظام جبهة التحرير في تونس، جريدة المجاهد، قصر الأمم من 08 إلى 10 أفريل 1986. ع44، الجزائر.

3-لمياء بوقريوة: تأثير الثورة الجزائرية على طبيعة العلاقات الفرنسية التونسية (1954-1958)، جريدة كان التاريخية، علمية عالمية محكمة، ربع سنوية، السنة العاشرة، العدد التاسع والثلاثين، سبتمبر، 2018،

4-مقلاتي عبد الله، الموقف التونسي من الثورة الجزائرية وانعكاساته على العلاقات التونسية خلال المرحلة (1956. 1957)، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة

5-موسم عبد الحفيظ: حقل الإمداد عبر تونس خلال الثورة الجزائرية (1954-1962) جامعة تلمسان، د.ت

- **الملتقيات**

1. أعمال الملتقى الدولي التاسع حول تصفية الاستعمار بتونس، التطورات والأبعاد (1952-1964)، ماي 1998، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، العدد (9)، 1996.

تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات التونسية الفرنسية (1954م-1962م)

إعداد الطالبين:
- **مسعود زغداني**
- **أحمد بلغيث**

إشراف الدكتور:
صالح عسول

الملخص

على الرغم من أن العلاقات التونسية الجزائرية ظلت تلعب دور رئيسي خلال الثورة جزائرية على مستوى تفعيل الكفاح المسلّح بالداخل عن طريق السماج بجعل أراضيها قواعد خلفية لمراكز جيش التحرير الوطني وبالتالي تعزيز نشاطه ودعم مراكز إيواء اللاجئين الجزائريين بمساعدة نشاط بعثة جبهة التحرير الوطني في الأراضي التونسية وربط جسور التواصل مع الهيئات الدولية للزج بالقضية الجزائرية نحو التدويل الإيجابي الذي يخدم المصالح التونسية وعلى الرغم مما اتسمت به العلاقات فإنها سجّلت مراحل توتر وتأزم وانعكست على الطرفين بجملة من الظواهر لأن العلاقات الفرنسية التونسية تطورت حسب تأثير الثورة الجزائرية وتوسعها بتجاوزاتها على الاقليم التونسي وبنجاحها الذي حققته على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: العلاقات التونسية الجزائرية، الثورة الجزائرية، تونس

Résume

En dépit du fait que les relations tuniso-algériennes ont joué un rôle majeur pendant la révolution algérienne dans l'activation de la lutte armée au sein de la fusion en faisant de leurs territoires les bases arrière des centres de l'Armée de libération nationale, renforçant ainsi ses activités et en soutenant les abris des réfugiés algériens avec l'aide des activités du Front de libération nationale Communiquer avec les instances internationales pour pousser le dossier algérien vers une internationalisation positive au service des intérêts de la Tunisie qui, malgré des relations marquées, enregistrait des phases de tension et de crise et se reflétait à plusieurs égards, en raison des relations franco-tunisiennes. Développé par l'influence de la révolution algérienne et à l'expansion du la région tunisienne et le succès obtenu au niveau mondial.

Les mots clés : les relations tuniso-algériennes , la révolution algérienne, la Tunisie